

فلا  
التنوير الإسلامي

(٦٨)



الشيخ

عبد الرحمن الأتواكي

هل كان علمًا نبيًا؟!

تأليف

د. محمد حمارة



مكتبة النور

الشيخ  
عبد الرحمن الألوائي  
هل كان علمانياً؟!

تأليف  
د. محمد عمارة



اسم الكتاب: الشيخ عبد الرحمن الكواكبي عن كان عثمانياً؟

المؤلف: د. محمد مصطفى

الترجمة: داليا محمد إبراهيم

تاريخ النشر: الطبعة الأولى أغسطس 2006م

رقم الأنداد: 2006 / 14966

الترقيم الدولي: ISBN: 977-1-1427-0

الدار: القاهرة للنشر والتوزيع  
02-342264-01 / 02-342276-02  
Fahd@nahdetmiser.com

الطبعة: 89 الصفحة  
02-8330289 / 02-8330288  
Press@nahdetmiser.com

مركز التوزيع: 18 شارع مصطفى الفاضل  
02-5963395 / 02-5965553

مركز خدمة العملاء: 06992226222  
Sales@nahdetmiser.com

مركز التوزيع بالاسكندرية: 409 شارع الحرية  
01-4462090

مركز التوزيع بالمنصورة: 47 شارع عبد الله  
050-2259674

موقع الشركة على الإنترنت: www.nahdetmiser.com

موقع البيع على الإنترنت: www.enahda.com



أسسه: د. محمد إبراهيم سنة 1998

احصل على أي من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب/CD) وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع [www.enahda.com](http://www.enahda.com)

جميع الحقوق محفوظة © شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع  
لا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو تخزين أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو خلاف ذلك إلا بإذن كتابي صريح من الناشر

## تقديم

للتغريب والاستلاب الحضارى العديد من الطرق والوسائل  
والأساليب:

■ فمنها الأسلوب المباشر والصريح، الذى يعرض أصحابه  
النموذج الغربى فى النهوض والتقدم، قائلين تعالوا إلى هذا  
النموذج، فهو الأقدر على تحقيق التقدم والنهوض للشرق  
الإسلامى.. بل ولكل أنحاء العالمين - ولقد أثبت ذلك بنجاح  
كبير فى عالم الشعوب الغربية.. وليس صحيحاً أن هناك  
خصوصيات ثقافية وحضارية تمايز بين الأمم والشعوب..  
فالطريق - كما قال الدكتور طه حسين فى مرحلة تبشيره  
بالنموذج الغربى «واحدة واضحة بينة مستقيمة ليس فيها  
عوج ولا التواء، وهى واحدة فذة ليس فيها تعدد، وهى أن  
نسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم، لنكون لهم أندادا،  
ولنكون لهم شركاء فى الحضارة، خيرها وشرها، حلوها  
ومررها، ما يحب منها وما يكره، ما يحمد منها وما يعاب..  
والعقل الشرقى هو كالعقل الأوربى، يونانى الطابع  
والتكوين.. لم يغير القرآن من يونانيته، كما لم يغير الإنجيل  
من يونانية العقل الأوربى» [مستقبل الثقافة فى مصر ج ١  
ص ٢١، ٢٢، ٢٩، ٤٥].

■ وغير هذا الطريق - الواضح والصريح - للتغريب، هناك طرق  
بمعن أصحابها فى النفاق والإخفاء والتزييف والتلبيس.. وذلك

عندما يذهبون إلى دعوى علمنة الإسلام ذاته!! ومن ثم يقدمون علماء الإسلام، ومشاريعهم الإصلاحية باعتبارها دعوات علمانية.. ثم يقولون لنا:

- أليس هؤلاء هم زعماء الإصلاح في عالم الإسلام؟ إنهم علمانيون، يثبتون النموذج العلماني في التقدم والإصلاح.. فتعالوا نسير وراءهم في هذا الطريق - العلماني - فليس هناك طريق آخر سواه!

\* \* \*

وإذا كنا قد عرضنا وفندنا وفضحنا هذا الأسلوب من أساليب الخبث العلماني في كثير مما كتبنا دفاعاً عن «التمايز الحضاري» للإسلام ونموذجه في التقدم والنهوض.. وكان من حظ هذه السلسلة «في التنوير الإسلامي» تلك الدراسة التي قدمناها عن (ابن رشد بين الغرب والإسلام) - والتي فندنا فيها محاولات المتغربين مسح هذا الفيلسوف المسلم.. والمتكلم الإسلامي.. والفقهاء المالكي.. وقاضى قضاة الشرع في قرطبة.. وذلك بتقديمه على أنه «مادي.. وملحد.. وعلماني.. وتنويري.. بالمعنى الوضعي الغربي».

إذا كنا قد قدمنا تلك الدراسة عن ابن رشد [٥٢٠ - ٥٩٥هـ / ١١٢٦ - ١١٩٨م] - في الحلقة الخامسة من هذه «السلسلة».. فإننا نقدم اليوم هذه الدراسة عن المصلح الإسلامي الكبير الشيخ عبد الرحمن الكواكبي [١٢٧٠ - ١٣٢٠هـ / ١٨٥٤ - ١٩٠٢م].

ذلك الذي حاول الحزب السوري القومي، وباحثه المثابر الأستاذ «جان داية» - ومن قبله زعيم الحزب «أنطون سعادة» [١٩٠٤ - ١٩٤٩م] - حاولوا «سرقه» الكواكبي من موقعه المرموق في صفوف زعماء الإصلاح الإسلامى، وتقديمه فى صورة العلمانى، الذي يدعو أمتة إلى سلوك طريق العلمانية الغربية للتقدم والنهوض.

لقد كان الكواكبي من أوائل زعماء الإصلاح الذين كتبنا عنهم - منذ مرحلة الدراسة فى كلية دار العلوم فى عقد الخمسينيات من القرن العشرين - ثم جمعنا وحققنا ودرسنا أعماله الفكرية الكاملة التى تصدر لها الطبعة الثالثة - مزيدة فى الدراسة وفى النصوص - هذا العام سنة ٢٠٠٦م.

وبهذه المناسبة، نقدم فى هذه «السلسلة» - هذه الدراسة التى ترفع الظلم عن هذا المصلح الإسلامى الكبير - وترد الافتراء العلمانى عن هذا العالم الفذ من علماء الإسلام فى عصرنا الحديث..

والله من وراء القصد.. نسأله - سبحانه - التوفيق والسداد..

د. محمد عمار

## بطاقة حياة

- عبدالرحمن الكواكبي [١٢٧٠ - ١٣٢٠هـ / ١٨٥٤ - ١٩٠٢م].  
هو: عبدالرحمن أحمد بهاني بن محمد بن مسعود الكواكبي.
- ولد في حلب سنة ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م، من أسرة «شريفة» ذات نفوذ علمي وإداري. تتوارث الإشراف على نقابة «الأشراف» ويرتفع نسبها إلى الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه.
- ولقد تعلم الكواكبي العلوم الموروثة - علوم العربية والشريعة الإسلامية - كما تعلم العلوم الحديثة. وأجاد - مع العربية - اللغتين التركية والفارسية.
- واشتغل الكواكبي بالصحافة، وهو في الثانية والعشرين من عمره، في صحيفة «فرات» - التي كانت تصدر بالتركية - في مناخ فرض فيه العثمانيون سياسة «التتريك» على الولايات العربية «العثمانية» في المشرق العربي.. ثم أصدر - للمرة الأولى - صحيفة عربية - في حلب - هي (الشهباء).. فلما أغلقها الأتراك أصدر صحيفة (اعتدال) فلاقته ذات المصير.
- ولقد احتل الكواكبي عددًا من المناصب الإدارية والاقتصادية الهامة في ولاية «حلب» واحترف التجارة فترة من الزمن.. كما كان مرجعًا للمحاماة في القانون.. وعمل «عرضحالجيًا» يحرر ظلامات المظلومين ضد ولادة الأمور الأتراك!

■ دخل السجن سنة ١٣١٠ هـ / ١٨٩٢ م متهمًا بمحاولة اغتيال  
الوالي التركي على حلب، وحكم عليه بالإعدام من القضاء  
التركي في حلب.. فلما ثارت جماهير الولاية، وافقت الدولة  
العثمانية على إعادة محاكمته أمام محكمة بيروت، فبرأته  
المحكمة من التهمة التي حاولوا إلصاقها به، وهي الاتفاق مع  
دولة أجنبية ضد الدولة العثمانية

■ هاجر الكواكبي - سرًا - إلى مصر سنة ١٣١٧ هـ / ١٨٩٩ م..  
ونشر فصول كتابه الفذ والفريد «طبائع الاستبداد ومصارع  
الاستعباد» في صحيفة «المؤيد» بدون توقيع

■ طبع بمصر كتابيه «أم القرى»، وهو «مذاكرات» محاضر  
اجتماعات مؤتمر جمعية أم القرى - الذي عقد بمكة - وحضره  
ممثلون للأمة الإسلامية لدراسة أسباب تخلف المسلمين، وسبل  
إنهاضهم. وكذلك «طبائع الاستبداد».. نشرهما باسم مستعار،  
هو «الرحالة ك»:

■ قام برحلة إلى المشرق، زار فيها العديد من بلاد آسيا وإفريقيا  
الإسلامية.. ومات وهو يعتزم القيام برحلة مماثلة إلى بلاد  
المغرب الإسلامي.. وكتب عن رحلته هذه كتابًا ضاعت أصوله  
قبل أن يرى النور.

■ عندما انتقلت روحه إلى بارئها - فجأة - في ٧ ربيع الأول سنة  
١٣٢٠ هـ / ٤ يونيو سنة ١٩٠٢ م - صادر مندوب من قبل  
السلطان العثماني عبدالحميد الثاني (١٢٥٨ - ١٣٢٦ هـ /



١٨٤٢ - ١٩١٨ م) جميع الأوراق الخاصة بالكواكبي، حيث حُملت إلى السلطان، ولم يظهر لها أثر فيما بعد، وضمنها أصول كتابين لم ينشرا، هما «العظمة لله» و«صحائف قریش».

■ وفي فكر الكواكبي، اجتمعت الدعوة إلى الجامعة الإسلامية مع الدعوة إلى تمييز الأمة العربية بالريادة والقيادة في المحيط الإسلامي، فامتزجت - عنده - العروبة بالإسلام، كأوضح ما تكون.. ومنه صدرت الدعوة لإعادة الخلافة إلى الأمة العربية، مع الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التي تقيم اتحادًا تضامنيًا وتعاونيًا بين كل الدول والسلطنات الإسلامية. لتجديد عز الإسلام.

■ وكان مذهب الكواكبي في الإصلاح هو مذهب المدرسة الإحيائية التجديدية، التي تدعو إلى البدء - في الإصلاح - بالأصول قبل الفروع.. وبالتربية للأمة وصولاً لسياسة الدولة وبالإصلاح الديني قبل الإصلاح الإداري والسياسي.. فالأمة قبل الدولة.. والدعوة قبل السياسة.

■ يضعه فكره الاجتماعي بين الرواد الأوائل لدعاة الاشتراكية في تراثنا العربي الإسلامي الحديث. والاشتراكية عنده نابعة من القرآن الكريم ومن الخلق العربي الذي صاغه الإسلام.. ومن المواخاة التي أقامها رسول الله ﷺ بين المهاجرين والأنصار.

■ عندما حمل المشيعون جثمان الكواكبي ليواروه قبره - فى مقابر «باب الوزير» بسفح جبل المقطم بالقاهرة، كتبوا على قبره كلمة «الشهيد» لتشير بأصابع الاتهام إلى موته مسموماً بتدبير من السلطان عبدالحميد!

وعندما جددت مصر قبره.. ونقلت رفاته إلى قبره الجديد.. كُتب عليه بيتان من الشعر، لشاعر النيل حافظ إبراهيم (١٢٨٧ - ١٣٥١هـ / ١٨٧١ - ١٩٣٢م) هما:

هنا رجل الدنيا، هنا مهبط التقى

هنا خير مظلوم، هنا خير كاتب

قفوا واضربوا أم الكتاب وسلموا

عليه، فهذا القبر قبر الكواكبي

## دعوى علمانية الكواكبي!

لقد بدأت علاقتي بفكر الكواكبي (١٢٧٠ - ١٣٢٠ هـ / ١٨٥٤ - ١٩٠٢ م) في منتصف خمسينيات القرن العشرين، عندما كنت طالباً بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة. قرأت كتابيه: «طبائع الاستبداد» و«أم القرى»، وكتبت عنه وعن فكره بحثاً لـ «أعمال السنة» بالكلية. ثم نشرت هذا البحث في مجلة «الغد» - عدد يناير سنة ١٩٥٩ م.

وفي منتصف ستينيات القرن العشرين، أعدت الطبعة الأولى لأعماله الكاملة، مع التقديم لها بدراسة وافية عن حياته وأفكاره.. وهي الطبعة التي صدرت عن دار الكاتب العربي بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م.

ومنذ ذلك التاريخ، بدأت المراسلات وتوثقت العلاقات بيني وبين حفيد الكواكبي - وسميه - المرحوم الأستاذ الجليل الدكتور/ عبدالرحمن الكواكبي، الذي كان مثلاً فذاً للمثقف المتواضع، والنموذج الأمثل في الوفاء لجده العظيم، يبحث وينقب عن آثاره الفكرية المفقودة.. ويتواصل مع المهتمين بفكره وتراثه من كل البلاد وجميع المذاهب والاتجاهات والديانات.

ولقد أعاننى هذا الإخلاص والدأب والتفانى - الذى توجته علاقة صداقة حميمة بين أسرتينا - على أن تأتى الطبعة الثانية من هذه الأعمال الكاملة - التى أصدرتها المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ببيروت سنة ١٩٧٥ م - مزيّدة ومشتتة على ما لم تشملها الطبعة الأولى من هذه الأعمال.

وعبر المراسلات والمقابلات حدثنى المرحوم الدكتور/ عبدالرحمن الكواكبي عن جهود الباحث اللبناني المسيحي «جان داية» - عضو الحزب السوري القومي الاجتماعي - فى البحث عن آثار الكواكبي المفقودة، خاصة أعداد الصحيفتين اللتين أصدرهما مبكراً بمدينة حلب - صحيفتى «الشهباء» و«اعتدال» - ثم تمّ التواصل بينى وبين «جان داية» - عبر المراسلات - ووصلتنى العديد من المقالات التى نشرها فى الصحف عن الكواكبي.

وعندما تم العثور - فى ألمانيا - على بعض أعداد الصحف التى أصدرها الكواكبي، نشر «جان داية» كتاباً عن «صحافة الكواكبي»، ضمنه محتويات أعداد تلك الصحف، وصورة «زئكغرافية» لصفحاتها - ولقد نشرت هذا الكتاب مؤسسة (فكر) للأبحاث والنشر ببيروت سنة ١٩٨٤ م.

وخلال هذه المراسلات وعبر هذه المقالات لـ «جان داية»، وضحت الفكرة المحورية الحافزة لباحث مسيحي سوري قومي.. على أن يهتم هذا الاهتمام الدءوب بفكر الكواكبي وأثاره الفكرية.. وهى فكرة السعى لإثبات علمانية الكواكبي، وريادته لفكرة فصل الدين عن الدولة، وعلمنة الإسلام فى عصرنا الحديث!!

كانت تلك هى «الفكرة - الدعوى» التى حفزت «جان داية» عضو الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى الرهينة فى محراب

فكر الكواكبي، ليثبت علمانيته، التي خالف فيها وبها - كما يقول -  
كل العلماء وزعماء الإصلاح فى الإسلام!!

ومنذ اللحظات الأولى لإعلان «جان داية» عن هذه الدعوى،  
حدثنى عنها المرحوم الدكتور عبدالرحمن الكواكبي.. بل لقد  
توافق مع «جان داية» على الاحتكام إلى الفصل فى هذه  
الدعوى.. ولقد أبدت - يومئذ - ملاحظات عامة ترفض هذا  
الادعاء - ادعاء علمانية الكواكبي.. وريادته الدعوة لفصل الدين  
الإسلامى عن الدولة - انطلاقاً من آثاره الفكرية، التى تضعه  
ضمن أعلام مدرسة الإحياء والتجديد الإسلامى الحديثة التى  
دعت إلى تجديد الدين الإسلامى لتتجدد به دنيا المسلمين، والتى  
أكدت على أن سبيل الإصلاح فى المسلمين هو الإسلام؛ لأنه  
السبب المفرد لسعادة الإنسان فى المعاش والمعاد..

لكن «جان داية» مضى فى طريقه، يجمع «الأدلة» على  
علمانية الكواكبي، حتى أصدر لهذه الدعوى كتاباً خاصاً، جعل  
عنوانه «الإمام الكواكبي.. فصل الدين عن الدولة»، نشرته  
دار سوراقيا للنشر بالمملكة المتحدة سنة ١٩٨٨م.

فلما جاءت هذه المناسبة - مناسبة إصدار الطبعة الثالثة من  
«الأعمال الكاملة للكواكبي» - كان لابد من دراسة «حيثيات»  
هذه الدعوى الخطيرة - دعوى علمانية الكواكبي - لتمثل هذه  
الدراسة لهذه القضية التقديم لهذه الطبعة الجديدة.. المزيدة  
فى النصوص والوثائق.. والمنقحة فى الدراسة والتقديم.

\*\*\*

لقد كنا - ومعنا كل المشتغلين بالعلم والفكر الإسلامى فى عصرنا الحديث وواقعنا المعاصر - على يقين من أن أول من ادعى علمنة الإسلام هو المرحوم الشيخ على عبدالرازق (١٣٠٥ - ١٣٨٦ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٦٦ م) فى كتابه (الإسلام وأصول الحكم) سنة ١٩٢٥ م.. ولقد أثبتنا فى الدراسات والوثائق التى نشرناها حول هذا الكتاب تراجع الشيخ على عبدالرازق عن هذه الدعوى (انظر فى ذلك كتبنا: «الإسلام والسياسة.. الرد على شبهات العلمانيين» و«معركة الإسلام وأصول الحكم» و«الإسلام بين التنوير والتزوير»).

لكن.. ها هو الباحث «جان داية» - عضو الحزب السورى القومى الاجتماعى - يعود بدعوى علمنة الإسلام إلى سنة ١٨٩٩ م.. وليس سنة ١٩٢٥ م.. وإلى عبدالرحمن الكواكبي، بدلاً من الشيخ على عبدالرازق.. وها هو يقول

«إن الكواكبي هو رائد القائلين بمبدأ فصل الدين عن الدولة، على صعيد الأئمة والكتاب المسلمين.. فلم يبرز أى كاتب مسلم قبله قال بضرورة الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية، مما يرجح الاستنتاج بأن الكواكبي هو الذى شق هذه الطريق الطويلة الشاقة.. وفى جريدة (المقطم) جاء تعبير الكواكبي عن فصل الدين عن الدولة وإيمانه به أكثر وضوحاً وقوة مما هو عليه فى جريدته (الشهباء) و(الاعتدال) - وكتابه (أم القرى) و(طبائع الاستبداد)»<sup>(١)</sup>.

(١) جان داية [الإمام الكواكبي فصل الدين عن الدولة] ص ١٧، ١٨، ٢٦. طبعة المملكة المتحدة سنة ١٩٨٨ م.

■ بل إن «جان داية» يطلعنا في كتابه هذا، الذي خصصه لهذه الدعوى، على حقيقة أكثر إثارة، وهي أن هذه الدعوى - علمنة الكواكبي ومن ثم الإسلام - ليست مجرد اجتهاد من هذا الباحث - «جان داية» - وإنما هي دعوى الحزب السوري القومي الاجتماعي وزعيمه ومنظره أنطون سعادة (١٩٠٤ - ١٩٤٩م).. فهي دعوى الحزب، الذي ينتمى إليه «جان داية» - والذي تمثل العلمنة محور «أيديولوجيته» القومية السورية - وعن هذه الحقيقة يتحدث «جان داية» في كتابه هذا ناقلاً عن «الأعمال الكاملة لأنطون سعادة» فيقول:

«لقد تطرق أنطون سعادة إلى جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧م) ومحمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥م) فانتقدتهما بشدة لأنهما قالا بالدولة الدينية بعد أن رفضا مبدأ فصل الدين عن الدولة».

ثم قارن سعادة بينهما وبين الكواكبي - الذي دعا الناطقين بالضاد إلى «الوفاق الجنسي دون المذهبي» - فقال - أي «سعادة» -

«لا يظن أحد أن جميع مفكري المحمديين هم من نوع الشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغاني، فهذان المفكران الرجعيان غير السوريين لا يمكنهما ادعاء احتكار التفكير المحمدي العصري، وقد قلنا إن مفكراً سورياً محمدياً هو السيد الفراتي عبدالرحمن الكواكبي لم يذهب حيث إماما الرجعية المذكوران، مع أنه أحق بهداية النفوس منهما. إذ نظر إلى الحياة الاجتماعية والسياسية من جهة التفكير السوري المترقى.. لقد

نظر الكواكبي في مقتضيات الدين والدنيا، فقال فيها هذا القول الفصل الذي تتبناه الحركة السورية القومية بحرفيته»<sup>(١)</sup>.

هكذا تحدث أنطون سعادة عن الكواكبي، باعتباره علمانياً بل وسورياً قومياً مثل سعادة وحزبه! ومن ثم فهو تقدمي.. وليس رجعيّاً مثل محمد عبده وجمال الدين الأفغاني.

•••

ولأن «جان داية» قد نذر الكثير من جهده لإثبات هذه الدعوى.. وجعلها أبرز مشاريعه البحثية، وكتب حولها كتابين «صحافة الكواكبي» و«الإمام الكواكبي.. فصل الدين عن الدولة» فضلاً عن العديد من المقالات والمحاضرات، فلأبد من الوقوف - بموضوعية وأناة - أمام «الأدلة» التي ساقها لإثبات هذه الدعوى الخطيرة والمثيرة.. ولقد استقصينا هذه «الأدلة» فوجدناها سبعة.. نعرضها - بألفاظ جان داية - ثم نتبع كل واحد منها بالرد والتفنيد:

■ الدليل الأول: قول الكواكبي في «طبائع الاستبداد» ص ٢٠٨ من الأعمال الكاملة طبعة سنة ١٩٧٥ م - «هذه أمم أوستريا [النمسا] وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتى وأصول راسخة للاتحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي دون المذهبي، والارتباط السياسي دون الإداري، فما بالناس لا نفتكر في أن نتبع إحدى تلك الطرائق أو شبهها».

(١) المرجع السابق ص ٣٦، ٣٧ - وجان داية يتقل عن [الأثار الكاملة لأنطون سعادة] ص ٢٨٨ - طبعة ١٩٤٠ - ١٩٤٢ م.



ونحن عندما نقرأ عبارات الكواكبي هذه فى سياقها، نجدها موجهة إلى العرب غير المسلمين، فقبلها يقول: «يا قوم، وأعنى بكم الناطقين بالضاد من غير المسلمين».. الذين تجمعهم بمواطنيتهم المسلمين روابط الوطنية والقومية.. والكواكبي يدعوهم إلى الاتحاد مع المسلمين على أساس هذه الروابط الجامعة.. وإلى نزع فتيل الخلاف الدينى، وليس فى هذه العبارات ما يعنى فصل الدين الإسلامى عن الدولة الجامعة للرعية متعددة الديانات.. فالمرجعية الإسلامية لهذه الدولة هى قاتون وضعى بالنسبة للنصارى، الذين تأمرهم نصرانيتهم أن يدعوا الدولة لقيصر؛ لأنه ليس فى نصرانيتهم مرجعية سياسية ولا قانونية لهذه الدولة.

والكواكبي يستطرد فى هذا النص فيقول «للأعاجم والأجانب»

«دعونا يا هؤلاء تدبر شأننا، نتفاهم بالفصحاء، ونتراحم بالإخاء، ونتواسى فى الضراء، ونتساوى فى السراء، دعونا تدبر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم فى الأخرى فقط، دعونا نجتمع على كلمة سواء».

وكلام الكواكبي هذا لا شبهة فيه للعلمانية التى تفصل الدين عن الدولة، بل هو التطبيق لموقف الإسلام فى إسلامية الدولة.. حتى لكأنه يدعو إلى تطبيق دستور دولة النبوة - فى المدينة المنورة - الذى نص على أن «يهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم - ومن تبعنا من يهود فإن لهم النصر

والأسوة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة غير مظلومين ولا مُتناصر عليهم. مع النصح والنصيحة والبر دون الإثم»<sup>(١)</sup>.

وتطبيق لعهد رسول الله ﷺ لنصارى نجران سنة ١٠هـ/ ٦٣١م، الذى أَمَنهم فيه على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصُلبانهم، وكل ما يملكون «على أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم»<sup>(٢)</sup>.

فالدين الإسلامى - وليس العلمانية التى تنحى الدين - هو الذى يجعل رعية الدولة وأمتها وشعبها سواء فى كل حقوق المواطنة، مع جعل الحكم فى الاختلاف الدينى لله وحده يوم الدين، فالمساواة - التى يتحدث عنها الكواكبي - فى حقوق المواطنة، هى ثمرة لإسلامية الدولة، وليس لعلمانياتها.

أما إشارة الكواكبي - فى هذا النداء الموجه إلى العرب غير المسلمين - إلى «الاتحاد الوطنى دون الدينى» فليس المراد منها استبعاد الدين الإسلامى والجامعة الإسلامية؛ لأنه يتحدث إلى النصارى العرب، وإنما المراد دعوتهم إلى الحذر من الوقوع فى شباك «الاتحاد الدينى» مع المستعمرين النصارى، والولاء للأجانب الطامعين فى استعمار بلادهم بحجة أن جامعة التدين بالنصرانية توحد بين النصارى العرب وهؤلاء المستعمرين الغربيين.

(١) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة] ص ١٧ - ٢١ تحقيق

د. محمد حمد الله الحيدر آبادى - طبعة القاهرة ١٩٥٦ م

(٢) المصدر السابق ص ١٢١ - ١٢٨

ويفسر هذا النص وهذا الموقف ملاسبات واقع ذلك التاريخ.. فلقد كانت فرنسا الكاثوليكية - رغم علمانيتها المتوحشة في بلادها - تنصّب نفسها حامية للكاتوليك العرب - الموارنة - وكانت روسيا القيصرية الأرثوذكسية تنصّب نفسها حامية للأرثوذكس العرب - وخاصة في الشام - فأراد الكواكبي بهذا النداء الموجه إلى العرب غير المسلمين تحذيرهم من الوقوع في شباك غواية «الاتحاد الديني» بينهم وبين هؤلاء المستعمرين - وتنبئهم إلى أن روابطهم للغة العربية - والجنسية - أي القومية - والوطنية - التي تجمعهم مع مواطنيهم المسلمين، هي الروابط الطبيعية. الموحدة لهم مع أمتهم العربية. وليس الاتفاق في الدين أو المذهب مع الأجانب المستعمرين ويؤكد هذا المعنى وهذا التفسير ما جاء في نداء الكواكبي هذا - للعرب غير المسلمين - بعد السطور التي أوردناها منه والتي اقتصر عليها «جان داية» من قوله لهؤلاء العرب النصراري محذراً من الغواية الاستعمارية باسم الاتحاد في الدين:

«أدعوكم، وأخص منكم النجباء، للتبصر والتبصير فيما إليه المصير.. ليس مطلق العربي أخف استحقالاً لأخيه من الغربي»<sup>(١)</sup>

هذا الغربي قد أصبح مادياً، لا دين له غير الكسب، فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الديني إلا مخادعة وكذب!

هؤلاء الفرنسيين يطاردون أهل الدين، ويعملون على أنهم يتناسونه، بناء عليه لا تكون دعواهم الدين في الشرق إلا كما يغرد الصياد وراء الأشباك!»<sup>(٢)</sup>

(١) [الأعمال الكاملة للكواكبي] ص ٢٠٨

فالاتحاد الدينى الذى يحذر منه الكواكبي، ليس الجامعة الإسلامية - التى كان من أبرز دعائها - ولا المرجعية الإسلامية للدولة، وإنما هو غواية الاستعمار لنصارى العرب بدعوى الاتحاد الدينى والمذهبى بينه وبينهم.

تلك هى الحقيقة التى غفل عنها الباحث «جان داية» وزعيمه أنطون سعادة، وحزبه السورى القومى الاجتماعى.. فكان هذا الافتراء على الكواكبي بادعاء وقوفه مع فصل الدين الإسلامى عن الدولة. وريادته لهذه الدعوى فى الفكر الإسلامى الحديث.

■ والدليل الثانى لـ «جان داية» هو قول الكواكبي عن «جمعية أم القرى»:

«إنها لا تتدخل فى الشئون السياسية مطلقاً، فيما عدا إرشادات واطخارات بمسائل أصول التعليم وتعميمه.»

ولا علاقة لهذا الموقف بفصل الدين عن الدولة، وإنما هو مذهب الإمام محمد عبده ومدرسته الإحيائية: مذهب التركيز على «سياسة التربية» قبل «سياسة الإدارة للدولة» وإصلاح الأصول التى تجدد إسلامية الأمة كطريق لإصلاح الدولة وإسلاميتها. فالدعوة والتربية قبل السياسة - التى هى من الفروع - والأمة قبل الدولة - التى هى مستخلفة عن الأمة - وهذا هو المذهب والمنهاج الذى جسده «جمعية العلماء المسلمين فى الجزائر» و«الجمعية المحمدية» فى إندونيسيا.. فهو إصلاح بالإسلام.. ولكن المتميز فيه - عن الأحزاب السياسية - هو نقطة

البدء ومنطقة التركيز.. وترتيب الخطوات والأولويات على طريق الإصلاح الإسلامى الشامل.

ولقد نص الكواكبي على هذه الحقيقة - حقيقة البدء بسياسة التربية وصولاً إلى الانتظام السياسى تبعاً للدين - فى «أم القرى» فقال:

«ولا يغوتك أن مطمح نظر الجمعية منحصر فى النهضة الدينية فقط، وتوهم أن يأتى الانتظام السياسى تبعاً للدين».

فهو مذهب فى ترتيب أولويات الإصلاح - الإصلاح الدينى - بالتربية والدعوة وإصلاح مناهج الفكر والمؤسسات التى تصوغ العقل وصولاً للإصلاح الإدارى والسياسى الذى يأتى عندئذ مؤسساً على قاعدة اجتماعية إسلامية وليس مذهباً فى فصل الدولة عن الإسلام!!

■ والدليل الثالث لـ «جان داية» هو قول الكواكبي فى «طبائع الاستبداد» ص ٢٢١ من «الأعمال الكاملة»:

«هل يجمع بين سلطتين أو ثلاث فى شخص واحد أم تخصص كل وظيفة من السياسة والدين والتعليم بمن يقوم بها باتقان؟ ولا إثنان إلا بالاختصاص وفى الاختصاص، كما جاء فى الحكمة القرآنية: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤]، ولذلك لا يجوز الجمع: منعاً لاستفحال السلطة».

وهذا الحديث عن التخصص - فى السياسة.. والعسكرية.. والإدارة.. والفقه.. والقضاء.. والتربية.. إلخ.. إلخ - هو الذى طبقته

الدولة الإسلامية حتى في عصر النبوة - رغم بساطة الدولة -  
وليس في التخصص ما يعنى فصل الدين عن الدولة.. ولقد كان  
حذر الكواكبي من الاستبداد الذي يؤدي إليه الجمع بين  
التخصصات المختلفة في شخص واحد.. حتى لا تتكرر تجربة  
الكهانة الكنسية التي احتكرت الدين والدنيا جميعاً في  
«الأكليروس».. ولم يكن حذراً من المرجعية الإسلامية للدولة  
بحال من الأحوال.. فالتخصص ضرورة حياتية وعملية..  
والمرجعية الإسلامية مرعية في جميع التخصصات.

■ والدليل الرابع لـ «جان داية» هو قول الكواكبي في «طبائع  
الاستبداد» ص ٢٢٠ من «الأعمال الكاملة»:

«هل يكون للحكومة - ولو القضائية - سلطة وسيطرة على  
العقائد والضمان أم تقتصر وتليقها في حفظ الجامعات الكبرى  
كالدين والجنسية واللغة والعادات والآداب العمومية..  
ولا تتداخل الحكومة في أمر الدين ما لم تنتهك حرمة» وهل  
السياسة الإسلامية سياسة دينية أم كان ذلك في مبدأ ظهور  
الإسلام كالإدارة العرفية عقب الفتح».

وليس في كلام الكواكبي هذا ما يعنى فصل الدين عن  
الدولة.

فالدين الإسلامي هو الذي يحرم ويمنع السيطرة على العقائد  
والضمان، ليس فقط من قبل الدولة، بل وحتى من قبل علماء  
الدين.. وحتى المعصوم عليه السلام لم يجعل الله له - في منطقة الضمان

والاعتقاد القلبي - سيطرة ولا سلطاناً - سوى سلطان الموعظة -  
ولقد قال الله - سبحانه وتعالى - لرسوله ﷺ: ﴿فَذَكَرْنَا أَمَّا أَنْتَ  
مَذَكَّرْنَا﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢].

والإمام محمد عبده - الذي يعده أنطون سعادة رجعيًّا لأنه  
لم يقل بفصل الدين عن الدولة - هو الذي يعلن رفض الإسلام  
أية سيطرة بشرية على الضمان والعقائد فيقول: «إن الإسلام  
لم يعرف تلك السلطة الدينية التي عرفتها أوروبا، فليس في  
الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى  
الخير، والتنفير عن الشر. وهي سلطة خولها الله لكل المسلمين،  
أدناهم وأعلاهم، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة  
عند المسلمين بما يسميه الإفرنج (ثيوكرتيك)، أي سلطان إلهي،  
فليس للخليفة - بل ولا للقاضي أو المفتي أو شيخ الإسلام -  
أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام، وكل سلطة تناولها  
واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية قدرها الشرع الإسلامي،  
فليس في الإسلام سلطة دينية بوجه من الوجود، بل إن قلب  
السلطة الدينية والإتيان عليها من الأساس هو أصل من أجل  
أصول الإسلام»<sup>(١)</sup>

فالإسلام قد جاء ثورة على السلطة الدينية، وتحريراً للضمان  
والعقائد، والسلطة المدنية التي قررها إنما هي بقرار الشرع،  
وليست من العلمانية الثائرة ضد الشرع والدين!

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج ٣ ص ٢٢٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨. دراسة  
وتحقيق: د. محمد عمارة - طبعة بيروت - ١٩٧٢ م.

ولقد جمع الإسلام بين الثورة على السلطان البشرى على القلوب والضمائر والعقائد وبين تقرير المرجعية الإسلامية للدولة المدنية - أى رفض علمانية الدولة - ومحمد عبده - الذى تحدث عن رفض الإسلام أى سلطان بشرى على العقائد والضمائر وتحرير الأحكام - هو الذى تحدث عن إسلامية الدولة «لأن الإسلام: دين وشرع، فهو قد وضع حدوداً، ورسم حقوقاً، ولا تكتمل الحكمة من تشريع الأحكام إلا إذا وجدت قوة لإقامة الحدود وتنفيذ حكم القاضى بالحق، وصور نظام الجماعة. والإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ما له، ويأخذ على يده فى عمله، فكان الإسلام - كما لاً للشخص، وألفة فى البيت، ونظاماً للملك، امتازت به الأمم التى دخلت فيه عن سواها ممن لم تدخل فيه»<sup>(١)</sup>

■ وحديث الكواكبي - هذا الذى استدل به «جان داية» - عن أن من وظيفة الدولة: حفظ جامعة الدين - ومنع انتهاك حرمة، دليل على انحيازه لإسلامية الدولة، وليس لعلمانيتها.. وشاهد على أن من وظائف الدولة - لإسلاميتها - عند الكواكبي - حراسة الدين، وحفظ الجامعة الدينية.. وهى الوظيفة التى نص عليها تعريف علماء الإسلام للخلافة الإسلامية «حراسة الدين، وسياسة الدنيا بهذا الدين».

■ والدليل الخامس لـ «جان داية» هو قول الكواكبي فى «أم القرى» بمعرض نقده للدولة العثمانية:

(١) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٨٧.



«ولما وُضع قانون تشكيل الولايات، لم يرض المتعممون، حتى جعلوا فيه قاضى المسلمين، وكذلك مفتى المؤمنين فى كل بلد، عضوين فى مجلس الإدارة، يحكمان بأشياء مما يصادم الشرع، كالربا والضريبة على الخمر والرسوم العرفية وغيرها مما كان الأليق والأنسب بالإسلامية أن يبقى العلماء بعيدين عنه، كما أن القسيس - بل الشماس - لا يحضر مجلسًا يعقد فيه زواج أو تفريق مدنيان، ولا يشهد فى صك دين داخله الربا، فضلًا عن أن يقضى أو يمضى بصفة رسمية كهنوتية أمثال ذلك من الأعمال التى تصادم دين النصرانية».

وقول الكواكبي هذا شاهد ضد «جان داية»، لا شاهد معه.. فهو لا يعيب على علماء الدولة العثمانية الاشتراك فى مجالس الإدارة والأحكام.. وإنما يعيب عليهم الحكم «بأشياء كثيرة مما يصادم الشرع» الإسلامى.. فهو موقف ضد العلمنة والعلمانية.. وليس معها.. ودعوة إلى أن تكون القوانين فى الدولة شرعية، لا مصادمة للشرع.. وحض على عدم مخالفة العلماء ودوائر الحكم والإدارة «الإسلامية» بتعبير الكواكبي.. أى دعوة لإسلامية الدولة وإسلامية القضاء.. والإدارة.. والقانون.

■ والدليل السادس لـ «جان داية» هو قول الكواكبي فى «أم القرى»:

«لقد زعم كثير من حكماء تلك الأمم - الأوربية - أنهم ما أخذوا فى الترقى إلا بعد عزلهم سنون الدين عن سنون الحياة،

وجعلهم الدين أمراً وجدانياً محضاً لا علاقة له بشئون الحياة الجارية على نواميس الطبيعة».

والخطأ الغريب لـ «جان داية» أنه جعل «الزعم» الذي رَعَمَه فلاسفة العلمانية الأوربية - والذي أورده الكواكبي على سبيل الحكاية باعتباره «زعمًا» - جعله «جان داية» رأى الكواكبي في أن الدين مجرد أمر وجداني لا علاقة له بشئون الحياة!!

وهو خطأ كبير. وغريب من هذا الباحث، جعل «استدلاله» هذا «زعمًا» لا علاقة له بحقيقة فكر الكواكبي حول علاقة الدين بالدولة!

■ أما الدليل السابع لـ «جان داية» وهو أهم الأدلة عنده على علمانية الكواكبي - فهو ما كتبه كاتب بتوقيع «مسلم حر الأفكار» في جريدة «المقطم» - أغسطس ١٨٩٩م - حول الجامعة الإسلامية وفصل الدين عن الدولة، وهي مقالات ادعى «جان داية» أن كاتبها هو عبدالرحمن الكواكبي.

ويكفي لإثبات أن ما جاء في هذه المقالات هو «الدليل العمدة» لـ «جان داية» على علمانية الكواكبي، ومن ثم علمنة الإسلام، أنه قد خصص لها في كتابه: «الإمام الكواكبي.. فصل الدين عن الدولة» نحو ١٠٠ صفحة، في كتاب مجموع صفحاته ١٥٨ صفحة! أي نحو ثلثي الكتاب!

ولقد وقفنا أمام هذه المقالات وقفات فاحصة وعتانية، استخدمنا فيها المنهج العلمي في فقه النصوص ونقدها.. فثبت

لنا ثبوتًا يقينياً أن هذه المقالات لا علاقة لها بالكواكبي.. بل إن كاتبها - في أغلب الظن - ليس مسلماً. رغم توقيعها بعبارة «مسلم حر الأفكار»!

ولست أدري كيف غفل باحث جاد مثل «جان داية» عن أن يقرأ في صلب هذه المقالات العبارات التي تفصح - بأبلغ عبارة - عن أن كاتبها لا يمكن أن يكون هو المصلح الإسلامي العظيم عبدالرحمن الكواكبي!

ومن الأدلة على هذه الحقيقة التي غفل عنها «جان داية»:

١ - ما جاء في رد الشيخ محمد رشيد رضا (١٢٨٣ - ١٣٥٤ هـ - ١٨٦٥ - ١٩٣٥ م) على هذا الـ «مسلم حر الأفكار» من التحذير من الاغترار «بكلام مارق غادر يصف نفسه بأنه (مسلم حر الأفكار) وما جاءت حريته إلا من رق الكفار»! ص ١٢٨ من كتاب «جان داية»..

٢ - فلما رد «مسلم حر الأفكار» على الشيخ رشيد رضا، جاء في رده - ص ١٤١ من كتاب جان داية - تعليقاً على عبارة: «وما جاءت حريته إلا من رق الكفار» التساؤل: «فمن هم الكفار الذين يعنيههم الأوربيون الذين يعيبنى على الدرس في مدارسهم؟».

فلقد كشفت هذه العبارة اعتراف هذا الـ «مسلم حر الأفكار» بأنه واحد من المثقفين اللبنانيين الذين تعلموا ودرسوا في

مدارس الإرساليات التنصيرية.. وفي هذا دليل قاطع على أنه لا يمكن أن يكون هو الكواكبي الذي درس في المدرسة الكواكبية الإسلامية بحلب.

٣ - ولقد عاد الشيخ رشيد رضا في رده على هذا الرد - ص ١٤٥ من كتاب «جان داية» - فأشار إلى حقيقة هذا الاكتشاف الذي غفل عنه - أيضاً - جان داية، وذلك عندما قال عن هذا «مسلم حر الأفكار»: «إن كتابته تشيد عليه إحدى الغميرتين:

- عدم فهم الإسلام.

- واعتقاد أن تركه سعادة للأنام.

وهو مع ذلك، ينفي التهمة عن نفسه بالاعتزاز بالأوروبيين والتبجح بالانتماء إليهم، والأخذ بتعاليمهم وإنكار إطلاق لفظ الكفار عليهم».

ولا يمكن لقارئ - فضلاً عن باحث مثل جان داية - أن يقول إن أوصاف: «الاعتزاز بالأوروبيين» والتبجح بالانتماء إليهم» والأخذ بتعاليمهم» وإنكار إطلاق لفظ الكفار عليهم».. يمكن أن تجعل هذا الكاتب مسلماً. فضلاً عن أن يكون هو الشيخ عبد الرحمن الكواكبي أحد أئمة الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث!!

٤ - ثم يعود الشيخ رشيد رضا - في هذا الرد على الرد - ص ١٤٦، ١٤٧ من كتاب جان داية - ليعيد الحديث عن هذا الاكتشاف

- الذى حسم القضية - اكتشاف أن الـ«مسلم حر الأفكار» هذا هو واحد من خريجي مدارس الإرساليات التنصيرية فى لبنان فيقول الشيخ رشيد: «إننى ما عبته على الدرس فى مدارس الأوربيين» ثم يختم الرد موجهاً إليه القول: «فألزم شأنك، مكتفياً بعلمك الأوربية، والسلام على من اتبع الهدى»!

فكاتب مقالات «المقطم» - الداعية إلى فصل الدين عن الدولة - هو خريج إحدى مدارس الإرساليات التنصيرية فى لبنان.. وليس الشيخ عبدالرحمن الكواكبي..

والشاهد الصادق على هذه الحقيقة هو نصوص المقالات التى نشرتها «المقطم».. والتى غفل الباحث «جان داية» عن الوقوف أمامها!!

ولست أدري كيف حدث منه ذلك!!! اللهم إلا أن تكون شهوة الانتصار لدعوى زعيمه ومثله الأعلى «أنطون سعادة» علمنة الكواكبي هى التى غلبت على ملكة الباحث المدقق فيه!

وقديما قالوا إن الحب يعمى ويصم!.. فنعوذ بالله من حب كهذا.. خاصة فى القضايا الخلافية الشائكة.. مثل دعوى علمانية هذا العلم البارز من أعلام الإصلاح الإسلامى فى العصر الحديث.

٥ - ثم إن الذين كتبوا - فى (المقطم) - داعين إلى فصل الدين عن الدولة - قبيل نشر مقالات هذا الـ«مسلم حر الأفكار» - كانوا

جميعاً كتاباً مسيحيين، حنا الطرابلسي - «المقطم في ١٢،  
١٧» أغسطس سنة ١٨٩٩ م - وميشيل حكيم - المقطم في ١٥  
أغسطس ١٨٩٩ م - ولم يكتب كاتب مسلم واحد - باسمه  
الصريح - حول هذا الموضوع في ذلك التاريخ.. ولم يعرف في  
ساحة الفكر الإسلامي من الكتاب المسلمين من كان يتبنى  
هذا الاتجاه - فصل الدين عن الدولة - في تلك المرحلة من  
تاريخ فكرنا الإسلامي.

فهل كان هذا الـ«مسلم حر الأفكار» كاتباً مسيحياً تخفى تحت  
هذا الوصف الكاذب المستعار؟

إن مقال هذا الـ«مسلم حر الأفكار» في «المقطم» - ٣ أغسطس  
سنة ١٨٩٩ م - يشي بأنه كاتب مسيحي، وليس مسلماً.. فهو  
يتحدث عن «الدعوات الدينية المسكونية» - كتاب «جان داية»  
ص ١٢٠ - وتعبير «المسكونية» هذا تعبير مسيحي ومصطلح  
كنسى لا يستخدمه المفكرون المسلمون!

٦ - ثم إن هذا الكاتب يتهم دعاة الجامعة الإسلامية - التي كان  
الكواكبي من أعلامها - بالتهم التي اجتهد الكواكبي كثيراً في  
دفعها عن الإسلام والمسلمين.. يتهم هذا الـ«المسلم حر  
الأفكار» دعاة الجامعة الإسلامية بأنهم يرون «أن الخطر  
لا يزول عن الإسلام إلا بتمزيق شمل النصارى. وأن عز الإسلام  
لا يكون إلا بذيول النصارى» - كتاب «جان داية» [الإمام  
الكواكبي.. فصل الدين عن الدولة] ص ١٢١ - وهذه دعاوى

واتهامات لا يقول بها إلا المسيحيون الذين تعلموا التعصب ضد الإسلام والمسلمين في مدارس الإرساليات التنصيرية التي اعترف هذا الـ «مسلم حر الأفكار» بأنه قد تربي وتعلم فيها!!.. ولا يمكن لعاقل أن يتصور صدور هذه الاتهامات للمسلمين - «تمزيق شمل النصارى».. و«ذل النصارى» - من المصلح الإسلامي السيد عبدالرحمن الكواكبي.

## الإسلام والعلمانية

وإذا كانت دعوى «علمانية الكواكبي» قد سقطت «أدلتها السبعة»، هذا السقوط المدوي» - على هذا النحو الذي أوردناه - فجدبر بالذكر أن الشيخ محمد رشيد رضا قد انتهز فرصة الرد على هذا الـ «مسلم حر الأفكار» لينفى عن علماء الإسلام القول بالعلمنة. وليؤكد أن هذه الدعوى قد وقفت - حتى ذلك التاريخ عند الكُتّاب النصارى، الذين أرادوا إزاحة الإسلام عن أن يكون المرجعية للدولة التي يعيشون فيها. ولما لم يكن لديهم بديل نصراني للدولة والإدارة والسياسة والقانون والاجتماع - ولأنهم أقلية بين الرعية التي تدين أغلبيتها بالإسلام - فلقد أرادوا إزاحة الإسلام بالعلمانية الغربية، التي تعلموها في مدارس إرساليات التنصير. والتي تخرجوا منها «جيشًا متقانيًا في خدمة فرنسا وحضارتها» على حد تعبير أحد القناصل الفرنسيين ببيروت في ذلك التاريخ!

انتهز الشيخ رشيد رضا تلك الفرصة، ليؤكد على هذه الحقيقة.. وعلى أن العلمانية لا يمكن أن تكون مقبولة في إطار الإسلام والمسلمين.. فقال:

«إن الأهرام» و«المقطم» متفقتان على أن الدعوة إلى الجامعة الإسلامية باسم الدين مُضِرَّة، وغير موصلة إلى الغاية، وأنه لا سبيل إلى ترقى الأمة الإسلامية إلا باتباع خطوات أوربا، كما فعلت اليابان».



و«المؤيد» رد عليهما قولهما الأول - ولم يبد رأياً جديداً، إلا أنه وافق على أن مسلك الكتاب المسلمين في الدعوة الدينية مفيد، كما أن الأخذ بالفنون والصناعات الأوربية مفيد مع ذلك.

ولكن، قد ظهر في «المقطم» قول جديد في مقالة نسبت إلى «مسلم حر الأفكار» لم يتابع به قائله مسلماً، ولن يتابعه عليه مسلم، لأنه ناسف لبناء الدين الإسلامي، ومقوض لعمود بنائه، وهو زعم أن الدين والدولة أمران متباينان يجب أن ينفصل أحدهما عن الآخر. ولقد وجد للإسلام أعداء اجتهدوا في كل عصر بمحوه، أو إضعافه، منهم من حاول إفساد العقائد بالتأويل، ومنهم من وضع الأحاديث الكاذبة، ومنهم من سهل للملوك طريق الاستبداد، ومنهم ومنهم، ولكن مجموع مفسادهم ومضراتهم لن تبلغ بعض ما يرمى إليه هذا القول الخبيث الذي لم يخطر في بال إبليس. فهو أبلغ قول يشير إلى أحكم رأى لمحو السلطة الإسلامية من لوح الوجود، قاتل الله قائله، ولا كثر فيمن يدعون الإسلام من أمثاله» [كتاب جان داية الإمام الكواكبي: فصل الدين عن الدولة] ص ١٣١، ١٣٢.

هكذا أعلن الشيخ رشيد رضا أن الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة قد تفوقت على كل دعاوى المفسدين للإسلام من الأعداء عبر التاريخ.. وأنها قد تفوقت على أحلام إبليس!

ثم مضى الشيخ رشيد ليؤكد على رفض الإسلام - بحكم طبيعته كمنهاج شامل - للعلمانية.. فقال «لقد عرّف علماء المسلمين الدين بأنه وضع إلهي سائق لذوى العقول باختيارهم

إلى الصلاح فى الحال والفلاح فى المآل وإن شئت قلت: إلى  
سعادتهم الدنيوية والأخروية».

وقواعده عندهم ثلاث:

١ - تصحيح العقائد.

٢ - تهذيب الأخلاق.

٣ - إحسان الأعمال.

والأعمال قسمان: عبادات، ومعاملات، ومن الثانى الأحكام  
بأنواعها - قضائية ومدنية وسياسية وحربية.

أما الدين عند النصارى، فهو - كما فى دائرة المعارف -  
«عبارة عن مجموع النواميس الضابطة لنسبة الإنسان إلى الله.  
أو يبين صفات تلك النسبة» وهو - كما ترى - لا علاقة له  
بالأمور الدنيوية ولا بالأحكام والسلطة، ومن المشهور أن الديانة  
النصرانية مبنية على الخضوع لأية سلطة حكمت أصحابها: لما  
فى الإنجيل من أن سلطة الملوك إنما هى على الأجسام الفانية،  
وأن سلطة الدين على الأرواح فقط، فيجب على كل متبع لهذا  
الدين أن يدين لكل سلطة ويذعن لكل شريعة حكمته، بخلاف  
الدين الإسلامى فإنه مبنى على السلطة والغلب.

إن الدين الإسلامى جامع لمصالح المعاش والمعاد، ومبنى  
على أساس السلطتين الزمنية والروحية، وإن الديانة النصرانية  
على خلاف ذلك، وإن الخليفة هو رئيس المسلمين القائم على  
مصالحهم الدينية والدنيوية، وإن كل حكومة تخرج عن طاعته

الشرعية فهي منحرفة عن صراط الإسلام، وإن القول بفصل الحكومة والدولة عن الدين هو قول بوجوب محو السلطة الإسلامية من الكون ونسخ الشريعة الإسلامية من الوجود، وخضوع المسلمين إلى من ليس على صراط دينهم ممن يسمونهم فاسقين وظالمين وكافرين، فإن القرآن العزيز الذي هو أساس الدين يقرع دائما أذانهم بل يناديهم من أعماق قلوبهم قائلا بلسان عربي مبين: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] و﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ونحن نقول للذين يدعوننا إلى فصل الدين عن الدولة والتفريق بين السلطنة والخلافة لأجل تأييد الجامعة الإسلامية إن كنتم تدعوننا هذه الدعوة جاهلين معنى هذه الألفاظ عندنا فما نحن أولاء قد بيناها لكم فارجعوا عن دعوتكم، فقد علمتم أن قياس الإسلام على النصرانية قياس مع الفارق، فإن فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية هو أصل النصرانية، وقد كان رؤساء الدين تعدوا الحدود وتسلقوا عروش السلاطين والملوك مخالفين صاحب الدين الذي

قد جاء لا سيف ولا رمح ولا

فرس ولا شىء يباع بدرهم

## ياؤى المغارة مثل راعى الضأن را

### عى الممالك فى السرير الأعظم

فلا بدع إذا ترقى الدين بانصراف رؤسائه إلى خدمته وتركهم  
الاشتغال بما ليس منه فى شىء. ونحن والنصارى فى هذا الأمر  
على طرفى نقيض، فإننا إذا تلونا تلوهم فيه نكون قد تركنا  
نصف ديننا الذى هو السباج الحافظ للنصف الباقي.

كلا، إن الدين كله يكون بهذا العمل عرضة للاضمحلال ومهدداً  
بالزوال، لا جرم أن ما تدعوننا إليه هو أقرب طريق لإعدام  
(الجامعة الإسلامية)، فكيف جعلتموه طريق إيجادها؟ وهو أقوى  
علل شقائها، فأنى تقنعوننا بأنه علة إسعادها؟»

ويعد أن فصل الشيخ رشيد رضا هذا الفصل الحاسم فى  
القضية.. فميز بين الإسلام والنصرانية فى الموقف من السياسة  
والعلاقة بالدولة.. فهما فى ذلك على طرفى نقيض، ومن ثم، فإن  
العلمانية إذا كانت طبيعية فى المجتمعات النصرانية، فإنها  
الهادمة لجماع الدين فى المجتمعات الإسلامية.

بعد هذا الفصل.. عاد الشيخ رشيد إلى هذا الـ «مسلم حر  
الأفكار» الداعى إلى فصل الدين عن الدولة فشكك فى صدق  
انتسابه إلى الإسلام.. وقال:

«علينا ألا نغتر بكلام مارق وغادر، يصف نفسه بأنه «مسلم  
حر الأفكار» وما جاءت حريته إلا من رق الكفار. فإن كان اتخذ  
لقب المسلم ذريعة لهدم منار الشريعة، فكأين من منتسب مثله

للإسلام ينتهك حرمانه بالفعل لا بالكلام، ويساعد الأجانب على  
نقض أساسه، وإطفاء نبراسه، متبجحاً بأنه من الأحرار  
المتمدنين، البراء من لوثة التعصب للدين.

ربما كان الحامل لبعض الكتاب المسيحيين على اقتراح ما  
ذكر هو اعتقادهم بأن زوال السلطة الشرعية الإسلامية هو الذى  
يساوى بين طائفتهم وبين المسلمين، ويخمد نيران الغلو فى  
التعصب، فيتفوقون على إعلاء شأن الوطن، ويخدم كل دينه من  
الوجهة الروحية التى لا مثار فيها للتنافر والتفاخر. ويسهل  
علينا أن نبين لهم خطأهم فى اعتقادهم هذا فنقول:

١- إن بناء الشريعة الإسلامية قام على قاعدة العدالة والمساواة  
بين المسلمين وغيرهم فى الأحكام والحقوق المعبر عنها  
بهذه الجملة التى يتناقضها الإسلام خلفاً عن سلف، وهى:  
«لهم ما لنا وعليهم ما علينا» وقد دلنا التاريخ على أن  
الحكومات الإسلامية كانت تراعى هذه القاعدة بحسب  
تمسكها بالدين قوة وضعفاً. ومن قابل بين مساواة أمير  
المؤمنين عمر بن الخطاب الإمام علياً صهر النبى وربيبه  
وابن عمه برجل من آحاد اليهود فى المحاكمة، وانتقاد على  
عليه بقوله له «يا أبا الحسن»، وعده التكنية إخلالاً بالمساواة:  
لما فيها من التعظيم وبين ما هو جارٍ اليوم فى فرنسا من  
التحامل على «دريغوس» وهو من أكابر عظماء اليهود، حتى  
إنهم حاولوا قتل وكيله الذى يحامى عنه، وهم أصحاب العلم  
الذى ينطق بالحرية والعدالة والمساواة، يظهر له الفرق بين

المسلمين في بدايتهم والأوربيين في نهاية مدنيّتهم،  
فالشريعة في نفسها عادلة، ولا يضر المسيحيين أن  
مواطنيهم المسلمين يعتقدون أنها سماوية، بل هو ينفعهم.  
وهم لا فرق عندهم بين الشرائع: إذ دينهم يوجب عليهم  
اتباع أية شريعة حكموا بها.

٢ - إن الترقى الدينى والمدنى الذى نقصده من إحياء «الجامعة  
الإسلامية» يتوقف على التهذيب وقيام الأفراد بما عليهم من  
الحقوق والواجبات لمن يعيشون معهم، وهذا القول لا يخالف  
فيه أحد.

ومعلوم أن المسلمين لا يعتقدون بحق ولا واجب إلا إذا كان  
مُبيّنًا في شريعتهم ومأخوذًا من أصول دينهم، فإذا فصل بين  
الدين والدولة كان جميع ما تكلفهم به الدولة من الحقوق  
والواجبات غير واجب الاتباع في اعتقادهم، فإذا أخذوا به في  
العلائية لا يأخذون به في السرّ، ولا يتم تهذيب الأمة ما لم يكن  
الوازع لها عن الشر والحامل لها على الخير ثابتًا في نفسها مقررًا  
في اعتقادها، فخير للمسيحيين أن يحكم المسلمون بشريعة  
ودولة توجب عليهم احترامهم والقيام بحقوقهم سرًا وجهزًا،  
وبدون هذا يتضرر المسيحيون ولا يرتقى المسلمون بل يتدلون  
ويهيطون، كما علم بالاختبار والمشاهدة، فقد أنبأ التاريخ أن  
مبدأ الخلل والضعف الذى ألم بنا كان من إهمال وظائف الخلافة  
والخروج بها عن معناها الذى هو حراسة الدين وسياسة الدنيا،  
ولن يعود للإسلام مجده إلا بإحياء منصب الخلافة واتفاق

المسلمين على إمام واحد يعتقدون وجوب الخضوع له سرّاً  
وجهرّاً، ولا إمام اليوم للمسلمين بهذا المعنى إلا القرآن الكريم،  
فيجب على من يهمة ترقية شئونهم أن يدعوهم به إلى العلم  
والعمل، ونفض غبار الجهل والكسل، والقيام بمصالح المعاش  
والمعاد، على ما تقتضيه سنة الترقى والإسعاد، فهو إمام كل  
إمام، وكما كان المبدأ في ترقّيهم كذلك يكون الختام»<sup>(١)</sup>.

هكذا سقطت جميع «الأدلة» التي حاول بها جان داية -  
وحزبه السوري القومي - علمنة الكواكبي، وهكذا رأينا كيف  
كانت مقالات «المقطم» فرصة لكشف الشيخ رشيد رضا زيف  
انتساب صاحبها إلى الإسلام.. فضلاً عن أن يكون هو المصلح  
الإسلامي العظيم الشيخ عبدالرحمن الكواكبي.

\*\*\*

(١) جان داية [الإمام الكواكبي: فصل الدين عن الدولة] ص ١٣١، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩ -  
وهو ينقل عن [المنار] - انظر في [المنار]: رشيد رضا «تحريف الكلم عن مواضعه  
رد على مسلم حر الأفكار» - السنة الثانية - عدد ٢٥ ص ٣٨٥ - ٣٩١ - ٢٦ ربيع  
الثاني سنة ١٢١٧ هـ - ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٩ م.

## الكواكبي والفصل بين السلطتين

لكن.. إذا كانت دعوى الحزب السوري القومي الاجتماعي - وياحته جان دابة - علمنة الكواكبي، قد سقطت وذهبت إلى غير رجعة بعد أن انهارت - في هذه الدراسة - «أدلتها» السبعة - فما هي حقيقة - الخلاف بين الشيخ محمد رشيد رضا وبين الكواكبي حول علاقة السلطة الدينية بالسلطة السياسية؟ - وهو الخلاف الذي أشار إليه الشيخ رشيد في رثائه للكواكبي بمجلة «المنار» - فقال: «وقد كنا معه على وفاق في أكثر مسائل الإصلاح، حتى إن صاحب الدولة مختار باشا الغازي (١٨٣٢ - ١٨٩٩م) اتهمنا بتأليف الكتاب «أم القرى» - عندما اطلع عليه - وربما نشير إلى المسائل التي خالفنا الفقيد «الكواكبي» فيها - في هامش الكتاب عند طبعه - وأهمها الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية»<sup>(١)</sup>.

فما هو هذا الفصل الذي قال به الكواكبي بين السلطتين الدينية والسياسية؟ وهل هو العلمانية، التي تفصل الدين عن الدولة؟

■ لقد كان الكواكبي ناقدًا نقدًا شديدًا - بل وحادًا - للأتراك العثمانيين.. وكان منحازًا الانحياز كله إلى العرب فهم - عنده - «أقدم الأمم اتباعًا لأصول تساوي الحقوق وتقارب المراتب في الهيئة الاجتماعية. وأعرق الأمم في أصول الشورى في الشؤون العمومية. وأهدى الأمم لأصول المعيشة الاشتراكية. ومن

(١) [المنار] المجلد الخامس - الجزء السابع ص ٢٧٩ - عند ربيع الثاني سنة ١٣٢٠هـ - ٧ مايو سنة ١٩٠٢م.



أحرص الأمم على احترام العهود عزةً، واحترام الذمة إنسانية، واحترام الجوار شهامة، وبذل المعروف مروءة. وأنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين وقدوة للمسلمين، حيث كان بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداءً، فلا يأنفون عن اتباعهم أخيراً، ولذلك قررت «جمعية أم القرى» أن تعتبر العرب هم الوسيلة الوحيدة لجمع الكلمة الدينية، بل الكلمة الشرقية»<sup>(١)</sup>.

■ وكان الكواكبي - كذلك - حريصاً على بقاء السلطنة العثمانية دولة جامعة لكثير من بقاع العالم الإسلامي، كما كان داعية إلى تجديدها وتقويتها وإصلاح اعوجاجها لتواجه مطامع الغرب الاستعماري في ولاياتها.

■ وتوفيقاً بين موقفه الناقد للأتراك وبين اتحيازه الشديد للعرب.. جاء في ملحق مذكرات «جمعية أم القرى» الاقتراح التنظيمي الذي يبقى على الدولة العثمانية دولة إسلامية المرجعية والفقهاء والقانون.. ويفصل الخلافة - في ذات الوقت - عن الأتراك، ويعيدها إلى العرب - في مكة - سلطة سياسية على الحجاز، وسلطة روحية على سائر المسلمين.

ولقد جاء في هذا «الملحق» عن هذا الاقتراح التنظيمي الذي صاغه - في الحقيقة - أحد الأمراء الذين اطلعوا على فكرة الكواكبي - ولم يصغه الكواكبي نفسه - جاء فيه اقتراح:

١- إقامة خليفة عربي قرشي مستجمع للشرائط في مكة

(١) [الأعمال الكاملة] ص ٣٥٧، ٣٥٨ طبعه سنة ١٩٧٥م

٢- يكون حكم الخليفة، سياسيًا، مقصورًا على الخطة الحجازية، ومربوطًا بشورى خاصة حجازية.

٣- الخليفة ينوب عنه من يرأس هيئة شورى عامة إسلامية.

٤- تتشكل هيئة الشورى العامة من نحو مائة عضو منتخبين، مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمارات الإسلامية، وتكون وظائفها منحصرة في شئون السياسة العامة الدينية فقط.

٥- تجتمع الشورى العامة مدة شهرين في كل سنة قبيل موسم الحج

٦- ..... ٧ ..... ٨ - .....

٩- ترتبطبيعة الخليفة بشرائط مخصوصة ملائمة للشرع، وبناء على أنه إذا تعدى شرطًا منها ترتفع بيعته، وفي كل ثلاث سنين يعاد تجديد البيعة.

١٠- انتخاب الخليفة يكون منوطًا بهيئة الشورى العامة.

١١- ..... ١٢ ..... ١٣ ..... ١٤ ..... ١٥ ..... ١٦ ..... ١٧ - .....

١٨- .....

أما وظائف الشورى العامة فيقتضى ألا تخرج عن تمحيص أمهات المسائل الدينية التي لها تعلق مهم في سياسة الأمة، وتأثير قوى في أخلاقها ونشاطها، وذلك مثل فتح باب النظر والاجتهاد تمحيصًا للشرعة، وتيسيرًا للدين... إلخ... إلخ.

ويمثل هذا الترتيب حل مشكلة الخلافة، ويتسهل عقد اتحاد إسلامي تضامني تعاوني... فيترك الترك الخلافة لأهلها -

[العرب] ويحتفظون ببقية سلطنتهم، ويكتفون بشرف خدمة نفس الحرمين.. وبذلك يتم تجديد عز الإسلام...»<sup>(١)</sup>.

هذا هو الاقتراح التنظيمي الذي جاء في ملحق «مذاكرات» جمعية أم القرى - وهو في الأساس من إنشاء أحد الأمراء.. وللكواكبي في ثنياه تأكيد على ضرورة إعادة الخلافة إلى العرب - خلافة إسلامية شرعية - وبقاء الدولة العثمانية سلطنة كما هي، لإقامة الجامعة الإسلامية - «عقد اتحاد إسلامي تضامني تعاوني» و« تجديد عز الإسلام».

ولقد كانت هذه هي نقطة الخلاف بين الشيخ رشيد رضا وبين الكواكبي: فصل الخلافة الإسلامية - العربية - عن السلطنة العثمانية، ولا علاقة لنقطة الخلاف هذه بالعلمانية، وفصل الدين عن الدولة - التي ادعاها الباحث «جان داية» وأنطون سعادة والحزب السوري القومي الاجتماعي - فهدف الكواكبي من وراء هذا التنظيم

١ - إحياء الخلافة الإسلامية - التي طوى العثمانيون صفحاتها.. وإعادتها إلى العرب.

٢ - إقامة الجامعة الإسلامية، بعقد اتحاد إسلامي تضامني تعاوني بين الدول والسلطنات الإسلامية.

٣ - تجديد عز الإسلام.

فأين هي العلمانية - يا ترى - في هذه الأهداف؟

(١) المصدر السابق ص ٣٦٤ - ٣٦٧.

## الرفض الكواكبي للعلمانية

وإذا كان لا بد - في ختام هذه الدراسة - من إيراد بعض «النصوص الكواكبية» التي تشهد على انحياز الرجل إلى إسلامية الدولة - ومن ثم تنفي عنه أية شبهة من شبهات العلمانية - فيكفي أن نعلم:

١ - أن كتاب الكواكبي «أم القرى» موضوع كله لغرض «النهضة الإسلامية» إذ هو عبارة عن «ضبط مفاوضات ومقررات مؤتمر النهضة الإسلامية... والجمعية التي أقامها هذا المؤتمر كان مقصدها إنهاض الأمة الإسلامية - وليس فقط العربية - جمعية» «إذا نادى مؤذنها «حى على الفلاح» فى رأس الرجاء، يبلغ أقصى الصين صداد» [الأعمال الكاملة ص ٢٤٣].

ومن شروط عضوية «جمعية تعليم الموحدين» التي أقامها مؤتمر «أم القرى» لإنهاض الأمة - الشرط الثانى، بعد سلامة الحواس - «الإسلامية، من أى مذهب كان من مذاهب أهل القبلة» والشرط الثالث هو «العدالة» بحيث يكون العضو غير مجاهر بمعصية شرعية اجتماعية» [الأعمال الكاملة ص ٣٣٧].

كما أن لهذه الجمعية - التي مركزها مكة - فروعاً وشعباً تغطى العالم الإسلامى، «القسطنطينية»، و«مصر» و«كلكتة»

و«دلهى»، و«سنغافورة» و«تونس» و«مراكش»، وغيرها من  
المواقع المناسبة. [الأعمال الكاملة ص ٣٣٩].

كما تخصص الجمعية لمنشوراتها وإعلاناتها أربع جرائد من  
أشهر الجرائد الإسلامية السياسية:

١- عربية فى مصر .

٢- تركية فى القسطنطينية .

٣- فارسية فى طهران .

٤- أوردية فى كلكتة. [الأعمال الكاملة ص ٣٤٨].

كما أن الجمعية - فى ختام اجتماعاتها - «تسأل الله تعالى  
أن يوفق ملوك المسلمين وأمراءهم للتعصب فى الدين، وللحزم  
والعزم عساهم يحفظون عزهم وسلطانهم إلى أن يرث الله الأرض  
ومن عليها» [الأعمال الكاملة ص ٣٥٨].

فأين من ذلك هذه العلمانية التى يزعمون؟

٢- إن الكواكبي - فى العديد من صفحات آثاره الفكرية - يتحدث  
عن المنهج الإسلامى فى الإصلاح وعن نظام الحكم -  
ويسميه «الإسلامية»، ويقول: «إن هذه الإسلامية هى التى  
قدمت الحل لمعضلة الاستبداد العالى. وذلك عندما أحدث  
الإسلام سنة الاشتراك على أتم نظام. وعندما أسست  
الإسلامية حكومة أرستقراطية المبنى، ديمقراطية الإدارة  
فوضعت للبشر قانوناً مؤسساً على قاعدة: أن المال هو قيمة

الأعمال، ولا يجتمع في يد الأغنياء إلا بأنواع من الغلبة والخذاع، وعندما قررت - هذه الإسلامية - أن تكون الأراضي والأملاك الثابتة وآلاف المعامل الصناعية الكبيرة مشتركة الشيوع بين عامة الأمة، وأن الأعمال والثمرات تكون موزعة بوجود متقاربة بين الجميع، وأن الحكومة تضع قوانين لكافة الشئون حتى الجزئيات، وتقوم بتنفيذها. وهذه الأصول، مع بعض التعديل، قررتها الإسلامية ديناً. وقررت الإسلامية ترك الأراضي الزراعية ملكاً لعامة الأمة، يستنبتها ويستمتع بخيراتها العاملون فيها بأنفسهم فقط. كما جاءت الإسلامية بقواعد شرعية كلية تصلح للاحاطة بأحكام كافة الشئون حتى الجزئية الشخصية، وأناطت تنفيذها بالحكومة» [الأعمال الكاملة ص ١٧١، ١٧٢].

فهو - كمصلح إسلامي - يلتمس أصول الإصلاح وفلسفاته وقوانينه من الإسلامية. ومن التجارب التاريخية لتطبيقات الإسلامية في الاجتماع الإسلامي.

وفي موطن آخر من مواطن حديث الكواكبي عن نماذج الإصلاح، يتحدث عن الإسلامية، التي أقامت «حكومة قضت بالتساوي بين الحاكمين وبين فقراء الأمة في نعيم الحياة وشغلها، فأحدثوا في المسلمين عواطف أخوة وروابط هينة اجتماعية اشتراكية لا تكاد توجد بين أشقاء يعيشون بإعالة أب واحد وفي حضانة أم واحدة. وهذا هو الطراز السامي النبوي

الذي تناقص عبر التاريخ والذي يجب أن تستعوضه الأمة بطراز  
سياسى شورى» [الأعمال الكاملة ص ١٤٤، ١٤٥].

فالمثال الإسلامى هو الحاضر - دائماً - فى فكر الكواكبى،  
عندما يبحث عن نموذج الإصلاح الذى يسعى إليه.

٣ - وفى محاربة الاستبداد، يلغى الكواكبى الأنظار إلى المصدر  
القرآنى: «فهذا القرآن الكريم مشحون بتعاليم إماتة  
الاستبداد واحياء العدل والتساوى. حتى فى القصص منه».

وبعد إيراد العديد من الآيات القرآنية الشاهدة على هذه  
الحقيقة، يعقب قائلاً: «وبناء على ما تقدم، لا مجال لرمى  
الإسلامية بتأييد الاستبداد، مع تأسيسها على منات من أمثال  
هذه الآيات البينات. فالإسلامية مؤسسة على أصول الحرية،  
برفعها كل سيطرة وتحكم، وبأمرها بالعدل والمساواة والقسط  
والإخاء، وبحضنها على الإحسان والتحابب» [الأعمال الكاملة  
ص ١٤٥، ١٤٧].

٤ - وإذا كان الكواكبى مسلماً سلفياً.. أى يدعو إلى العودة - فى  
الدين ونموذج الإصلاح الإسلامى ومرجعيته - إلى المنابع  
الجوهرية النقية الأولى والأصلية للإسلام، فيقول: «يجب أن  
نترك جانباً اختلاف المذاهب التى نحن منبوعها تقليداً. وأن  
نعتمد ما نعلم من صريح الكتاب، وصحيح السنة، وثابت  
الإجماع. وذلك لكيلا نتفرق فى الآراء، وليكون ما نقرره

مقبولاً عند جميع أهل القبلة، إذ إن مذهب السلف هو الأصل الذي لا يرد، ولا تستنكف الأمة أن ترجع إليه، وتجتمع عليه في بعض أمهات المذاهب.. وأن نجتمع على ما نفهمه من النصوص، أو ما يتحقق عندنا حسب طاقتنا أنه جرى عليه السلف، وبذلك نتحد وجهتنا» [الأعمال الكاملة ص ٢٤١].

كما أن الجمعية، التي كونها مؤتمر «أم القرى» - جمعية تعليم الموحدين - قد نصت لانحائها - في الفصل الثاني - المادة ١٦ على أن «توفق الجمعية مسلكها الديني على المشرب السلفي المعتدل» [الأعمال الكاملة ص ٣٤١].

إذا كان هذا هو الكواكبي المسلم السلفي فكيف يكون علمانياً؟

٥ - وإذا كان العلمانيون - وأشباههم - قد نظروا بإعجاب وإيجابية إلى «التنظيمات العثمانية» التي اتجهت فيها الدولة العثمانية غرباً - منذ أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر - عندما أخذت في استعارة النموذج الغربي وتقليده.. فإن الكواكبي كان على العكس من موقف هؤلاء العلمانيين.. فلقد رأى في هذا التوجه فقداناً للأصالة الإسلامية التي نشأت عليها الدولة العثمانية، مع العجز عن التقليد للغرب، أو الإبداع لما هو جديد.. ولقد جعل الكواكبي هذا السبب - التغريب - «أول أصول موارد الخلل في السياسة والإدارة الجاريتين في المملكة العثمانية» التي هي أعظم دولة بهم



شأنها عامة المسلمين، وقد جاء أكثر هذا الخلل في الستين سنة الأخيرة، أي بعد أن اندفعت لتنظيم أمورها فعملت أصولها القديمة، ولم تحسن التقليد والإبداع.

ولذلك كانت الحالة في الدولة قبل التنظيمات الخيرية « خيراً منها بعدها » [الأعمال الكاملة ص ٣٢٠، ٣٢١].

كما ذكر الكواكبي أن من أسباب الخلل في الدولة العثمانية « تضييع حرمة الشرع بتعطيل أحكامه » [الأعمال الكاملة ص ٣٢٢].

كذلك كان الكواكبي عدواً للإعجاب بالأجانب وتقليدهم - الأمر الذي يباعد بينه وبين العلمانية، التي هي تقليد للنموذج الأجنبي الغربي في علاقة الدين بالدولة - فهو القائل - دفاعاً عن تمييز الهوية العربية الإسلامية: « إن من أقبح آثار الخور، الاندفاع لتقليد الأجانب واتباعهم فيما يظنونه رقة وظرافة وتمدناً. كاستحسان ترك التعصب في الدين والافتخار به. والاستحياء من الصلاة في غير الخلوات، وإهمال التمسك بالعادات القومية. والقعود عن التناصر والتراحم. كي لا ييتم من ذلك رائحة التعصب الديني. وإن كان على الحق » [الأعمال الكاملة ص ٣٣٠].

وهو الداعي شباب الأمة الإسلامية إلى « أن يفخروا بدينهم، فيحرصوا على القيام بمبانيه الأساسية. وأن يحيوا حياة قوم كل فرد منهم سلطان مستقل في شئونه لا يحكمه غير الدين ».

كما بهاجم « الناشئة المتفرنجة: لأنهم لا خلاق لهم.. يتكاسلون عن الصلاة التي هي عماد الدين مع أن الطهارة والوضوء هما - بمنطقهم ولسانهم - عين « التوالت » أو بعضه.. وأفعال الصلاة هي عين « الجمستيك » وأكمل منه.. مع أن الصلاة والصوم لو لم يكن فيهما غير أنهما شعار يعرف بهما المسلم أخاه لكفى.. ولذلك كان من حكمة الشرع حظره ترك سنّة الأسلاف وتقليد الأغيار ولو فى اللباس » [الأعمال الكاملة ص ٣٣٠، ٣٣١].

٦ - وإذ كان الذهاب لاستقصاء نصوص الكواكبى، التي تجعل من الإسلامية النموذج والفلسفة للإصلاح، قد استدعى ملء الصفحات العديدة بهذه النصوص، الأمر الذي يخرج بهذه الدراسة عن إطارها، فإن الكواكبى قد ذهب - فوق ذلك - إلى نقد الحكماء الغربيين الذين استبعدوا الدين من مناهج الإصلاح والترقى والنهوض.. ورأى أن هذا التوجه الغربى - العلمانى - إنما مرجعه طبيعة الدين النصرانى المخالفة لطبيعة الإسلام.. فإذا كان هناك عذر لهؤلاء الحكماء الغربيين فى التوجه إلى العلمانية، فإن النصرانية هي السبب.. ومن ثم فلا عذر ولا مبرر لاختيار العلمانية - التي تستبعد الدين من المرجعية الإصلاحية.. فى ظلال الإسلام.

لقد طرق الكواكبى أبواب هذه القضية، فقطع الطريق على أية محاولة لاتهامه بالعلمانية.. وذلك عندما قال عن سبيل الإصلاح:

«لقد سلك الأنبياء، عليهم السلام، في إنقاذ الأمم من فساد الأخلاق مسلك الابتداء أولاً بفك العقول من تعظيم غير الله والإذعان لسواه، وذلك بتقوية حس الإيمان المقطور عليه وجدان كل إنسان، ثم جهدوا في تنوير العقول بمبادئ الحكمة، وتعريف الإنسان كيف يملك إرادته، أي حريته في أفكاره، واختياره في أعماله، وبذلك هدموا حصون الاستبداد وسدوا منبع الفساد.

ثم بعد إطلاق زمام العقول، صاروا ينظرون إلى الإنسان بأنه مكلف بقانون الإنسانية ومطالب بحسن الأخلاق، فيعلمونه ذلك بأساليب التعليم المقتنع وبث التربية التهذيبية.

والحكماء السياسيون الأقدمون، اتبعوا الأنبياء، عليهم السلام، في سلوك هذا الطريق وهذا الترتيب، أي بالابتداء من نقطة دينية فطرية تؤدي إلى تحرير الضمائر، ثم باتباع طريق التربية والتهذيب بدون فتور ولا انقطاع.

أما المتأخرون من قادة العقول في الغرب، فممنهم فئة سلخوا طريق الخروج بأممهم من حظيرة الدين وأدابه النفسية إلى فضاء الإطلاق وتربية الطبيعة، زاعمين أن الغطرة في الإنسان أهدي به سبيلاً، وحاجته إلى النظام تغنيه عن إعانة الأديان، التي هي كالمخدرات، سموم تعطل الحس بالهموم، ثم تذهب بالحياة فيكون ضررها أكبر من نفعها.

وقد سبق هؤلاء الغلاة فئة اتبعت أثر النبيين، ولم تحفل بطول الطريق، وتعبه، فنجحت ورسخت، وأعنى بتلك الفئة أولئك

الحكماء الذين لم يأتوا بدين جديد، ولا تمسكوا بمعادة كل دين كمؤسسى جمهورية الفرنسيس، بل رتقوا فتوق الدهر فى دينهم بما نَقَحُوا وهذَّبُوا وسهلوا وقربوا، حتى جددوه، وجعلوه صالحاً لتجديد خليق أخلاق الأمة.»

فى هذا النص يحدد الكواكبى منهجين للإصلاح:

١ - منهج الأنبياء.. والحكماء الأقدمين الذين اتبعوا منهاج الأنبياء فى الإصلاح بالدين.. والابتداء فى الإصلاح من «نقطة دينية فطرية تؤدى إلى تحرير الضمانر».

٢ - ومنهج «قادة العقول» أى أصحاب العقلانية المجردة من الدين الذين «سلكوا طريق الخروج بأمرهم من حظيرة الدين وأدابه النفسية، إلى فضاء الإطلاق وتربية الطبيعة».

ولقد حجب الكواكبى عن أصحاب هذا المنهج - العلمانى - صفة «الحكماء»!

ثم تحدث عن الغلاة منهم، الذين أسسوا الجمهورية الفرنسية على العلمانية.. بدلاً من أن يسلكوا طريق الحكماء فى تجديد الدين حتى تتجدد به أخلاق الأمة.

وبعد هذا التحديد والتمييز لمناهج الإصلاح - الإصلاح بالدين.. أو الإصلاح العلمانى اللادينى - دعا الكواكبى الشرقيين إلى طريق الإصلاح بالدين المتجدد.. فقال: «ما أحوج الشرقيين أجمعين.. إلى حكماء يجددون النظر فى الدين.. فيرجعون به إلى

أصله المبين البريء من حيث تمليك الإرادة، ورفع البلاده من كل ما يشين، [فهو] المخفف شقاء الاستبداد والاستعباد، المبصر بطرائق التعليم والتعلم الصحيحين، لقيام التربية الحسنة، واستقرار الأخلاق المنتظمة، مما به يصير الإنسان إنساناً، وبه - لا بالكفر - يعيش الناس إخواناً».

وبعد تحديد الكواكبي للمسلمين وعموم الشرقيين طريق الدين لا الكفر.. طريق التجديد الديني لا العلمانية والغلو العلماني - سبيلاً للتقدم والنهوض والترقي.. حذر الشرقيين من طريق الغرب - طريق العلمانية اللادينية - فقال: «ليس من شأن الشرقي أن يسير مع الغربي في طريق واحدة، فإن طباعه لا تطاوعه على استباحة ما يستحسنه هذا الغربي» [الأعمال الكاملة ص ١٨٤-١٨٧]

ثم يعود الكواكبي إلى تأصيل تمايز طريق النهضة الإسلامية عن طريق النهضة الغربية، لافتاً الأنظار والأفكار إلى أن مرجع هذا التمايز والاختلاف هو تميز الإسلام عن النصرانية.. فطبيعة الإسلام الشاملة مغايرة لطبيعة النصرانية - التي وقفت عند الفرد وخلص الروح.. وعقلانية الإسلام مناقضة للعقلانية النصرانية الغربية.

نعم.. لقد عاد الكواكبي إلى تأصيل تمايز طرق الإصلاح والنهوض في الشرق الإسلامي عنها في الغرب النصراني، فقال: «إن بعض الاجتماعيين في الغرب يرون أن الدين يؤثر على الترقى الأفرادي ثم الاجتماعى تأثيراً معطلاً، كفعل الأفيون في

الحس، أو حاجبًا، كالغيم يغطي نور الشمس، وهناك بعض الغلاة يقولون: الدين والعقل ضدان متزاحمان في الرعوس، وإن أول نقطة من الترقى تبتدى عند آخر نقطة من الدين، وإن أصدق ما يستدل به على مرتبة الرقى والانحطاط فى الأفراد أو فى الأمم الغابرة، والحاضرة، هو مقياس الارتباط بالدين قوة وضعفًا.

وهذه الآراء كلها صحيحة لا مجال للرد عليها، ولكن بالنظر إلى الأديان الخرافية أساسًا أو التي لم تقف عند حد الحكمة، كالدين المبنى على تكليف العقل يتصور أن الواحد ثلاثة والثلاثة واحد: لأن مجرد الإنعان لما لا يعقل برهان على فساد مراكز العقل، ولهذا أصبح العالم المتمدن بعد الانتساب إلى هذه العقيدة من العار: لأنه شعار الحمق.

أما الأديان المبنية على العقل المحض، كالإسلام الموصوف بدين الفطرة.. الإسلام دين القرآن، أى الدين الذى يقوى على فهمه من القرآن كل إنسان غير مقيد الفكر.. فلا شك أن الدين إذا كان مبنياً على العقل، يكون أفضل صارف للفكر عن الوقوع فى مصائد المخرفين، وأنفع وازع يضبط النفس من الشطط، وأقوى مؤثر لتهديب الأخلاق، وأكبر معين على تحمل مشاق الحياة، وأعظم منشط على الأعمال المهمة الخطرة، وأجل مثبت على المبادئ الشريفة، وفى النتيجة، يكون أصح مقياس يستدل به على الأحوال النفسية فى الأمم والأفراد رقيًا وانحطاطًا..

[الأعمال الكاملة ص ٢٠٠ - ٢٠٢].

\*\*\*

هكذا أشبع الكواكبي القضية بحثًا وتمحيصًا.. فلم يكتف  
بالانحياز - عبر الصفحات العديدة من آثاره الفكرية - إلى منهاج  
الإصلاح بالإسلام. وإنما انتقد العلمانية الغربية وغلوها  
اللاذيني.

معلنًا أنه إذا جاز أن يكون لها ما يبررها في ظلال النصرانية  
- التي تدع ما لقيصر لقيصر، مكتفية بما لله - أي بالخلاص  
الفردى للروح.. فإن هذه العلمانية لا مبرر لها.. ولا حاجة إليها..  
ولا يمكن أن تكون مقبولة في ظلال الإسلام.

لقد كان الكواكبي صديقًا للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده..  
وصديقًا للإمام الشيخ محمد رشيد رضا.. ونحن نجد في آثاره  
الفكرية العديد من الشواهد على أنه كان علمًا متميزًا في مدرسة  
الإحياء الديني، التي أرادت تجديد دنيا المسلمين بتجديد دين  
الإسلام.. والتي أعلنت عن أولوية النهضة الدينية «ليأتي النظام  
السياسي تبعًا للدين» - كما يقول الكواكبي (الأعمال الكاملة  
ص ٣٦١) -.. لأن الإصلاح كل الإصلاح - إنما يكون - أولاً وأخيرًا  
- بالإسلام.. وليس بالعلمانية التي تستبعد الإسلام..

كان ذلك هو القاسم المشترك بين أعلام هذه المدرسة الإحيائية:

■ ولقد قرأناه عند رفاعة الطهطاوي (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ / ١٨٠١ -  
١٨٧٣ م) في نقده للعلمانية اللاذينية وفسفتها الوضعية -  
التي رأها وخبرها في باريس - الذي قال:

أوجد مثل باريس ديار

شموس العلم فيها لا تغيب؟

وليل الكفر ليس له صباح

أما هذا، وحقكم، عجيب؟!

فهذه المدينة، كباقي مدن فرنسا وبلاد الإفرنج العظيمة، مشحونة بكثير من الفواحش والبدع والضلالات، وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية.

إن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيره له عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبحة بالعقل، أو فرقة من الإباحيين الذين يقولون: إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب.. ولذلك، فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية..»

وبعد رفض الطهطاوى لهذا النموذج الغربى فى الفلسفة الوضعية.. وفى الموقف من الدين.. ومن الانحياز إلى الطبيعة فى مواجهة الدين.. أعلن الانحياز للنموذج الإسلامى والمرجعية الإسلامية فى الإصلاح والتقدم والنهوض.. فقال:

«إن تحسين النواميس الطبيعية لا يُعتمد به إلا إذا قرره الشارع والتكاليف الشرعية والسياسة، التى عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية عن الموانع والشبهات: لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة



المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتها المولى سبحانه. وليس لنا أن نعتد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه.

والذي يرشد إلى نزكية النفس هو سياسة الشرع. ومرجعها الكتاب العزيز. الجامع لأنواع المطلوب من المعقول والمنقول. مع ما اشتمل عليه من بيان السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق. كشرع الزواجر المفضية إلى حفظ الأديان، والعقول، والأنساب، والأموال، وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به الغرض. كالبيع والإجارة والزواج وأصول أحكامها، فكل رياضة لم تكن سياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى.

ولا عبرة بالنفوس القاصرة، الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوا من الخواطر التي ركنوا إليها تحسبًا وتقبيحًا، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود بتعدى الحدود.

فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقول المجردة.

ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفاسد، ولا ينافي المتجددات المستحسنة التي اخترعها من منحهم الله العقل وألهمهم الصناعة.

وإن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخذت بالحقوق، بتوفيقها على الوقت والحالة.

ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو  
من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية.

إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشاريعه، لم يغادر من  
أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقى  
والرى. ولم تخرج أحكام السياسة عن المذاهب الشرعية: لأنها  
أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع.

وإن مدار سلوك جادة الرشاد والإصابة منوط - بعد ولى الأمر  
- بهذه العصاية - عصية طلاب الأزهر وعلمائه - التى ينبغى  
أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر

(أ) السنة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة.

(ب) معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التى لها مدخل  
فى تقدم الوطنية...<sup>(١)</sup>

هكذا أعلن الطهطاوى فى حَسْم وعمق ووضوح - انحيازه إلى  
المرجعية الإسلامية فى الإصلاح والتقدم والنهوض... بعد أن  
رفض النموذج الوضعى الغربى عن وعى بأوجه الخلاف بينه  
وبين النموذج الإسلامى.

\*\*\*

(١) [الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى] ج ١ ص ٣٦٩، ٣٧٠، ٥٣٣، ٥٤٤، ج ٢ ص  
٣٢، ٧٩، ١٥٩، ١٦٠، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤٧٧. دراسة وتحقيق د محمد عمارة - طبعة  
بيروت - ١٩٧٣ م.

فلما جاء جمال الدين الأفغانى [١٢٥٤- ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ - ١٨٩٧م] كانت دعوته وحركته التأسيس للتيار الإحيائى للإسلام، والذى غدا عنواناً على نقد النموذج الغربى فى التحديث.. وعلى الانحياز إلى النموذج الإسلامى فى الإصلاح.. وفى ذلك كتب فقال:

«إنه لا ضرورة فى إيجاد المنفعة إلى اجتماع الوسائط وسلوك المسالك التى جمعها وسلكتها بعض الدول الغربية ولا ملجئ للشرقى فى بدايته أن يقف موقف الأوربى فى نهايته. بل ليس له أن يطلب ذلك. وفيما مضى أصدق شاهد على أن من طلبه - [من دعاة التحديث على النمط الغربى] فقد أقر - [أعجز] - نفسه وأمته وقرا وأعجزها وأعوزها.

لقد شيد العثمانيون عدداً من المدارس على النمط الجديد. وبعثوا بطوائف من شبانهم إلى البلاد الغربية ليحملوا إليهم ما يحتاجون إليه من العلوم والمعارف والأداب. وكل ما يسمونه «تمدناً». وهو، فى الحقيقة، تمدن للبلاد التى نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنسانى!

فهل انتفع المصريون والعثمانيون بما قدموا لأنفسهم من ذلك. وقد مضت عليهم أزمان غير قصيرة: نعم، ربما وجد بينهم أفراد يتشددون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية وما شاكلها.. وسموا أنفسهم: زعماء الحرية.. «ومنهم آخرون قلبوا أوضاع المبانى والمساکن وبدلوا هيئات المأكى والملابس والفُرش

والآنية، وسائر الماعون، وتنافسوا فى تطبيقها على أجود ما يكون منها فى الممالك الأجنبية، وعدوها من مفاخرهم. فنفوا بذلك ثروة بلادهم إلى غير بلادهم! وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم! وهذا جدع لأنف الأمة. يشوه وجهها. ويحط بشأنها!

لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة. المنتحلين أطوار غيرها. يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها. وطلانع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات. يمهدون لهم السبيل. ويفتحون الأبواب. ثم يثبتون أقدامهم.

إن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التى ينقلونها، وإنما هم حملة. نقلة. لا براعون فيها النسبة بينها وبين مشارب الأمة وطباعها. وهم ربما لا يقصدون إلا خيرا. إن كانوا من المخلصين! لكنهم يوسعون بذلك الخروق حتى تعود أبوابا لتداخل الأجانب فيهم تحت اسم النصحاء، وعنوان المصلحين، وطلاب الإصلاح. فيذهبون بأمتهم إلى الفناء والاضمحلال. وينس المصير!

إن نتيجة هذا التقليد للتمدن الغربى عند هؤلاء الناشئة المقلدين ليست إلا توطيد المسالك والركون إلى قوة مقلديهم، فيبالغون فى تطمين النفوس. وتسكين القلوب. حتى يزيلوا الوحشة التى قد يصون بها الناس حقوقهم. ويحفظون بها استقلالهم ولهذا. متى طرق الأجانب أرضنا لأية أمة تر هؤلاء المتعلمين - المقلدين - فيها أول من يقبلون عليهم ويعرضون

أنفسهم لخدمتهم كأنما هم منهم، ويعدون الغلبة الأجنبية في بلادهم أعظم بركة عليهم!!»<sup>(١)</sup>.

ويعد هذا النقد اللاذع - إلى حد الاتهام بالعمالة - للمقلدين للنموذج الغربي في التمدن والتحديث ذهب جمال الدين الأفغانى إلى الحديث عن «البديل الحضارى الإسلامى» المنطلق من مرجعية الدين الإسلامى فى النهضة والإصلاح.. فقال:

«إن الدين هو قوام الأمم، وبه فلاحها، وفيه سعادتها، وعليه مدارها. ولقد أكسب الدين عقول البشر ثلاث عقائد، وأودع نفوسهم ثلاث خصال، كل منها ركن لوجود الأمم وعماد لبنائها هيئتها الاجتماعية وأساس محكم لمدنيتها، وفى كل منها سائق يحث الشعوب والقبائل على التقدم لغايات الكمال والرقى إلى ذرى السعادة، ومن كل واحدة وازع قوى يباعد النفوس عن الشر، ويزعها عن مقارفة الفساد، ويصددها عن مقاربة ما يبئدها ويبئدها.

العقيدة الأولى: التصديق بأن الإنسان ملك أراضى، وهو أشرف المخلوقات.

والثانية: يقين كل ذى دين بأن أمته أشرف الأمم، وكل مخالف له فعلى ضلال وباطل.

(١) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى] ص ١٩١ - ١٩٧، ٥٣٣. دراسة وتحقيق د محمد عمارة - طبعة القاهرة - سنة ١٩٦٨م

والثالثة: جزمه بأن الإنسان إنما ورد هذه الحياة الدنيا لاستحصال كمال بهينه للعروج إلى عالم أرفع وأوسع من هذا العالم الدنيوي.

فلم تبق ريبه في أن الدين هو السبب المفرد لسعادة الإنسان.. ولو قام الدين على قواعد الأمر الإلهي الحق، ولم يخالطه شيء من أباطيل من يزعمونه ولا يعرفونه. فلا ريب أنه سيكون سبباً في السعادة التامة والنعيم الكامل، ويذهب بمعتقديه جواد الكمال الصوري والمعنوي. ويصعد بهم إلى ذروة الفضل الظاهري والباطني، ويرفع أعلام المدنية لطلابها. بل يفيض على التمدين من ديم الكمال العقلي والنفسي ما يظفرهم بسعادة الدارين.

لا أطيل عليك بحثاً، ولا أذهب بك في مجالات بعيدة من البيان، ولكني أستلفت نظرك إلى سبب يجمع الأسباب، ووسيلة تحيط بالوسائل، أرسل فكرك إلى نشأة الأمة التي حملت بعد نباهة، واطلب أسباب نهوضها الأول.. إنه دين قويم الأصول، محكم القواعد، شامل لأنواع الحكم، باعث على الألفة، داع إلى المحبة، مزكّ للنفوس، مطهر للقلوب من أدران الخسائس، منور للعقول بإشراق الحق من مطالع قضاياه، كافل لكل ما يحتاج إليه الإنسان.. من مبادئ الاجتماعات البشرية، وحافظ وجودها، ويتأدى بمعتقديه إلى جميع فروع المدنية..

فإن كانت هذه شرعة تلك الأمة، ولها وردت وعنّها صدرت، فما نراه من عارض خللها، وهبوطها عن مكانتها، إنما يكون من

طرح تلك الأصول ونبذها ظهريا.. فعلاجها الناجع إنما يكون  
برجوعها إلى قواعد دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في  
بدايته.. ولا سبيل للياس والقنوط، فإن جراثيم الدين متأصلة  
في النفوس.. والقلوب مطمئنة إليه، وفي زواياها نور خفي من  
محبته، فلا يحتاج القانم بإحياء الأمة إلا إلى نفخة واحدة  
يسرى نفسها في جميع الأرواح لأقرب وقت.. فإذا قاموا، وجعلوا  
أصول دينهم الحقّة نصب أعينهم، فلا يعجزهم أن يبلغوا في  
سيرهم منتهى الكمال الإنساني.

ومن طلب إصلاح أمة شأنها ما ذكرنا بوسيلة سوى هذه، فقد  
ركب بها شططا، وجعل النهاية بداية، وانعكست التربية وانعكس  
فيها نظام الوجود، فينعكس عليه القصد، ولا يزيد الأمة  
إلا نحسا، ولا يكسبها إلا تعسا.

ومن يعجب من قولي: إن الأصول الدينية الحقّة تنشى للأمم  
قوة الاتحاد، وانتلاف الشمل، وتفضيل الشرف على لذة الحياة،  
وتبعثها على اقتناء الفضائل، وتوسيع دائرة المعارف، وتنتهي  
بها إلى أقصى غاية في المدنية، فإن عجبى من عجبه أشد!

ودونك تاريخ الأمة العربية.. وما كانت عليه قبل الإسلام من  
الهمجية.. حتى جاءها الدين فوحدها، وقواها، ونور عقلها، وقوم  
أخلاقها، وسدّد أحكامها، فسادت على العالم..<sup>(١)</sup>

(١) المصدر السابق ص ١٣١، ١٤١، ١٧٣، ١٩٧، ١٩٩.

هكذا صاغ جمال الدين الأفغانى - لحركة الإحياء الإسلامى -  
«بيان: الإصلاح بالإسلام»!

\*\*\*

■ أما الإمام محمد عبده [١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م]  
فكان المهندس الأول الذى فصل الحديث فى هذا الاتجاه -  
الإصلاح بالإسلام.

لقد انتقد مادية المدنية الغربية.. فقال:

«إن هذه المدنية هى مدنية الملك والسلطان، مدنية الذهب  
والفضة، مدنية الفخفخة والبهرج، مدنية الختل والنفاق.  
وحاكمها الأعلى هو «الجنيه» عند قوم، و «الليرا» عند قوم  
آخرين، ولا دخل للإنجيل فى شيء من ذلك».

وتعجب من فلاسفتها وعلمائها «الذين اكتشفوا كثيرا مما  
يفيد فى راحة الإنسان وتوفير راحته، وتعزيز نعمته، ثم  
أعجزهم أن يكتشفوا طبيعة الإنسان، ويعرضوها على الإنسان  
حتى يعرقها فيعود إليها! لقد صقلوا المعادن حتى كان  
الحديد اللامع المضىء، أفلا يتيسر لهم أن يجلوا ذلك الصدا  
الذى غشى الغطرة الإنسانية، ويصقلوا تلك النفوس حتى يعود  
لها لمعاتها الروحية؟!

لقد حار الفيلسوف «هربرت سبنسر» [١٨٢٠ - ١٩٠٣ م] فى  
حال أوربا، وأظهر عجزه، مع قوة العلم! فأين الدواء؟ إنه



الرجوع إلى الدين.. الدين هو الذى كشف الطبيعة الإنسانية. وعرفها إلى أربابها فى كل زمان. لكنهم يعودون فيجهلونها..»<sup>(١)</sup>. وبعد هذا النقد لمادية المدنية الغربية، تلك المادية التى أعجزتها عن اكتشاف التدين الفطرى للإنسان، تحدث الإمام محمد عبده عن وسطية الإسلام، التى جعلته دين القطرة الإنسانية السوية.. وعن تفرد به بكونه المنهاج الأول والأفعل فى الإصلاح.. فقال:

«لقد ظهر الإسلام. لا روحياً مجرداً. ولا جسدياً جامداً. بل إنسانياً وسطاً بين ذلك. أخذاً من كلا القبيلين بنصيب. فتوافر له من ملاءمة القطرة البشرية ما لم يتوافر لغيره. ولذلك سمي نفسه دين القطرة وعرف له ذلك خصومه اليوم. وعدوه المدرسة الأولى التى يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية.. لقد جاء الإسلام: كمالاً للشخص. وألفة فى البيت. ونظاماً للفلك. امتازت به الأمم التى دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه..»<sup>(٢)</sup>.

ثم تحدث عن الإسلام كسبيل مفرد للتقدم والنهوض والإصلاح فقال:

«إن أهل مصر قوم أذكىاء. يغلب عليهم لين الطباع، واشتداد القابلية للتأثر. لكنهم حفظوا القاعدة الطبيعية، وهى أن البذرة لا

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج ٣ ص ٢٠٥-٢١٥. دراسة وتحقيق

د. محمد عمارة - طبعة بيروت - سنة ١٩٧٢ م.

(٢) المصدر السابق ج ٣ ص ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٨٧.

تنبت في أرض إلا إذا كان مزاج البذرة مما يتغذى من عناصر الأرض، ويتنفس بهوائها، ولا ماتت البذرة، بدون عيب على طبقة الأرض وجودتها، ولا على البذرة وصحتها، وإنما العيب على البائر. أنفس المصريين أشربت الانقياد إلى الدين حتى صار طبعاً فيها، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين فقد بذر بذراً غير صالح للتربة التي أودعه فيها، فلا يتبت، ويضيع تعب، ويخفق سعيه. وأكبر شاهد على ذلك ما شوهد من أثر التربية التي يسمونها أدبية من عهد محمد على [١١٨٤ - ١٢٦٥هـ/ ١٧٧٠ - ١٨٤٩م] إلى اليوم. فإن المأخوذين بها لم يزدادوا إلا فساداً وإن قيل إن لهم شيئاً من المعلومات - فما لم تكن معارفهم وآدابهم مبنية على أصول دينهم فلا أثر لها في نفوسهم.

إن سبيل الدين، لمريد الإصلاح في المسلمين، سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارفة عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً

وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهلها من الثقة فيه، ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

(١) المصدر السابق ج ٣، ص ١٠٩، ٢٣١.

هكذا تبلور في شرقنا الإسلامى تيار «الإصلاح بالإسلام»..  
فى مواجهة تيارات «التحديث على النمط الغربى».. منذ بدايات  
الاحتكاك بيننا وبين النموذج الحضارى الغربى، الذى جاءنا فى  
ركاب الغزوة الأوربية الحديثة..

وتألق فى هذا الميدان أعلام للإحياء الإسلامى.. من مثل  
الشيخ حسن العطار.. إلى رفاعة الطهطاوى.. إلى جمال الدين  
الأفغانى.. وحتى المهندس الأكبر لهذا التيار، الأستاذ الإمام  
الشيخ محمد عبده.. الذى تكونت من حول مشروعه الإصلاحى  
أكبر المدارس الفكرية، الممتدة أغصانها حتى هذه اللحظات..

وهى المدرسة التى كان الكواكبى علماً متميزاً بين أعلامها  
العظام.. وليس - كما زعم أنطون سعادة.. و«جان لاية»- من أنه  
كان إمام العلمانية فى فكرنا الحديث!

## المصادر والمراجع

- ١- الأفغانى: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة - طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م.
- ٢- أنطون سعادة: [الأثار الكاملة] - طبعة سنة ١٩٤٠ م.
- ٣- جان داية [الإمام الكواكبي فصل الدين عن الدولة] - طبعة المملكة المتحدة - سنة ١٩٨٨ م.
- ٤- الطهطاوى: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة - طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م.
- ٥- عبد الرحمن الكواكبي [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة - طبعة بيروت سنة ١٩٧٥ م.
- ٦- د. محمد حميد الله (محقق): [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] - طبعة القاهرة - سنة ١٩٥٦ م.
- ٧- محمد رشيد رضا: [مجلة المنار] سنة ١٢١٧ هـ و ١٣٢٠ هـ.
- ٨- محمد عبده: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة - طبعة بيروت - ١٩٧٢ م.

٣	تقديم
٦	١- بطاقة حياة
١٠	٢- دعوى علمانية الكواكبى
٣١	٣- الإسلام والعلمانية
٣٩	٤- الكواكبى والفصل بين السلطتين
٤٣	٥- الرفض الكواكبى للعلمانية
٦٧	المصادر والمراجع
٦٨	الفهرس

## سلسلة «في التنوير الإسلامي»

- ١- الصحوة الإسلامية في عيون عربية
- ٢- الغرب والإسلام
- ٣- أبو حنيفة النوخيدى
- ٤- دراسة قرآنية في فقه التجدد الحضارى
- ٥- ابن رشد بين الغرب والإسلام
- ٦- الانتماء الثقافى
- ٧- تفسير العالم
- ٨- التعددية الروية الإسلامية والتحديات
- ٩- صراع الفهم بين الغرب والإسلام
- ١٠- يوسف القرضاوى المدرسة الفكرية والمشروع الفكرى
- ١١- تأملات في التفسير الحضارى للقرآن الكريم
- ١٢- عندما دخلت مصر في دين الله
- ١٣- الحركات الإسلامية رؤية نقدية
- ١٤- المنهاج العقلى
- ١٥- النموذج الثقافى
- ١٦- منهجية التغيير بين النظرية والتطبيق
- ١٧- تحديد الدنيا بتحديد الدين
- ١٨- الثوابت والمتغيرات في اليقظة الإسلامية الحديثة
- ١٩- نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم
- ٢٠- التقدم والإصلاح بالتنوير العربى أم بالتجديد
- ٢١- فكر حركة الأستنارة - وتناقضات
- ٢٢- حرية التعبير في العرب من سلمان رشدى إلى بريجه جاردنى
- ٢٣- إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين
- ٢٤- الحضارات العالمية تدافع أم صراع؟
- ٢٥- التنمية الاجتماعية بالغرب أم بالإسلام؟
- ٢٦- الحملة الفرنسية في الميزان
- ٢٧- الإسلام في عيون عربية - دراسات سويسرية
- ٢٨- الأقليات الدينية والقومية تنوع ووحدة أم تغليب والخراب؟
- ٢٩- ميراث المرأة وقضية المساواة
- ٣٠- نقرة المرأة وقضية المساواة
- ٣١- الدين والتراث والحداثة والتنمية والحرية

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د سيد دسوقى

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د زهير عبد العزيز

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د سيد دسوقى

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د صلاح الصاوى

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د عبد الوهاب المسيرى

د شريف عبد العظيم

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د عادل حسين

د محمد عمارة

ترجمة / أ ثابت عبد

د محمد عمارة

د صلاح الدين سلطان

د صلاح الدين سلطان

د محمد خالص

- ٣٢- مخاطر العولمة على الهوية الثقافية
- ٣٣- الغناء والموسيقى خلال أم حوامه
- ٣٤- صورة العرب في أمريكا
- ٣٥- هل المسلمون أمة واحدة؟
- ٣٦- السنة والفتنة
- ٣٧- الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان
- ٣٨- قضية المرأة بين التحرير والتحرر حول الأئمة
- ٣٩- مركسة الإسلام
- ٤٠- الإسلام كما تؤمن به صوابه وخطابه
- ٤١- صورة الإسلام في التراث العربي
- ٤٢- تحليل الواقع بمناهج العاهات العرمة
- ٤٣- القدس بين اليهودية والإسلام
- ٤٤- مآرق المسيحية والعلمانية في أوروبا (شهادة ألمانية)
- ٤٥- الآثار التربوية للعبادات في الروح والأخلاق
- ٤٦- الآثار التربوية للعبادات في العقل والوجد
- ٤٧- السنة النبوية والمعرفة الإنسانية
- ٤٨- نظرات حصارية في القصص القرآني
- ٤٩- الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين
- ٥٠- الإعلاء الإسلامي لحقوق الإنسان
- ٥١- عن القرآن الكريم
- ٥٢- في فقه الأقليات المسلمة
- ٥٣- مستقلاً بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية
- ٥٤- مركسة التاريخ
- ٥٥- نقل الأعضاء في ضوء الشريعة والفنون
- ٥٦- السنة التشريعية وغير التشريعية
- ٥٧- شبهات حول الإسلام
- ٥٨- نحو طمس إسمي
- ٥٩- الواقع بين العالمية ونصادم الحصار
- ٦٠- بناء المفاهيم الإسلامية
- ٦١- المستغل الاحتماعر للأمة الإسلامية
- ٦٢- شبهات حول القرآن الكريم
- د محمد عمارة
- د محمد عمارة
- ترجمة وتعليق / أ. ثابت عبد
- د محمد عمارة
- تقديم وتحقيق / د محمد عمارة
- تقديم وتحقيق / د محمد عمارة
- د عبد الوهاب المسيري
- أ منصور أبو شافعي
- د يوسف القرضاوي
- لورنس / أ ثابت عبد
- د محمد عمارة
- د محمد عمارة
- تقديم وتعليق / د محمد عمارة
- د صلاح الدين سلطان
- د صلاح الدين سلطان
- د محمد عمارة
- د سيد رسولي
- د محمد عمارة
- تقديم / د محمد سليم العوا
- الشيخ / أمين انحولي
- د طه جابر عنوان
- د محمد عمارة
- أ منصور أبو شافعي
- مستشار / طارق البشري
- محمد الفاضل بن عاشور
- الشيخ / علي الخفيف
- د محمد سليم العوا
- د محمد عمارة
- د محمد عمارة
- د وائل أبو هندي
- عطفة متجر العويش
- د سيف الدين عبد الفتاح
- د محمد عمارة
- د محمد عمارة

٦٣- أزمة العغل العربي

٦٤- في التحرير الإسلامي للحرقة

٦٥- روح الحضارة الإسلامية

٦٦- العرب والإسلام افتراءات لها تاريخ

٦٧- السماحة الإسلامية

٦٨- الشيخ عبد الرحمن الكواكبي هل كان علمانياً؟

٦٩- صلة الإسلام بإصلاح المسيحية

٧٠- بين التمدد والتحديث

٧١- الموقف والتنمية المستقلة

٧٢- الرسالة القرآنية والتفسير الحضاري للقرآن الكريم

د فؤاد زكريا

د محمد عمارة

د محمد عمارة

الشيخ/ محمد الفاضل بن عاشور

تعليق وتقديم/ د محمد عمارة

د محمد عمارة

د محمد عمارة

د محمد عمارة

الشيخ/ أمين الحلواني

تقديم/ الإمام الأكبر الشيخ/

محمد مصطفى المراغي

تمهيد/ د محمد عمارة

د سيف الدين عبد الفتاح

تقديم/ د محمد عمارة

د إبراهيم البيومي غانم

تقديم/ د محمد عمارة

د سيد سوقى حسن





احصل على أى من إصدارات شركة نهضة مصر (كتاب / CD)  
وتمتع بأفضل الخدمات عبر موقع البيع: [www.enahda.com](http://www.enahda.com)

---



## إلى القارئ العزيز ..

### في هذه السلسلة الجديدة :

إذا كان «التنوير الغربي» هو تنوير علماني، يستبدل العقل بالدين، ويقيم قطيعة مع التراث..

فإن «التنوير الإسلامي» هو تنوير إلهي : لأن الله والقرآن والرسول - صلى الله عليه وسلم - أنوار تصنع للمسلم تنويراً إسلامياً متميزاً.

ولتقديم هذا « التنوير الإسلامي » للقراء، تصدر هذه السلسلة، التي يسهم فيها أعلام التجديد الإسلامي المعاصر:

- د. محمد عمامرة
- د. سيف عبد الفتاح
- أ. فهمي هويدي
- د. سيد دسوقي
- د. عبد الوهاب المسيري
- د. عادل حسنين
- المستشار/ طارق البشري
- د. محمد سليم العوا
- د. يوسف القرضاوي
- د. كمال الدين إمام
- د. شريف عبدالعظيم
- د. صلاح الدين سلطان

وغيرهم من المفكرين الإسلاميين ..

إنه مشروع طموح ! لإنارة العقل بأنوار الإسلام .

الناشر

